



آخر التطورات وآفاق الاقتصاد في الضفة الغربية وغزة^١

RECENT EXPERIENCE AND PROSPECTS OF THE ECONOMY OF THE WEST BANK AND GAZA

تقرير خبراء صندوق النقد الدولي المقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة

STAFF REPORT PREPARED FOR THE MEETING OF THE AD HOC LIAISON COMMITTEE

بروكسل، ١٩ مارس/آذار ٢٠١٣

^١ أعد هذا التقرير كريستوف ديونفالد (رئيس البعثة)، وأودو كوك (الممثل المقيم)، وأنا أونيفوشكايا (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتجدر الإشارة إلى أن تقارير الخبراء عن الضفة الغربية وغزة تُنشر في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/wbg).

المحتويات	الصفحة
أولاً- ملخص واف.....	٤.....
ثانياً- آخر التطورات الاقتصادية.....	٨.....
ثالثاً- سياسة المالية العامة في ٢٠١٢-٢٠١٣.....	١٤.....
ألف- تطورات المالية العامة في ٢٠١٢.....	١٤.....
باء- سياسة المالية العامة في ٢٠١٣.....	١٩.....
رابعاً- الآفاق متوسطة الأجل والإصلاحات الهيكلية.....	٢٤.....
خامساً- تقييم خبراء الصندوق.....	٢٩.....

الأطر

١- اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في الجهاز المصرفي.....	١٣.....
٢ - تدابير لزيادة إيرادات الموازنة.....	٢٣.....
٣- الرابطة بين النمو والبطالة.....	٢٨.....

جداول النص

ألف - النفقات بخلاف الأجور، ٢٠١١-٢٠١٢.....	١٧.....
باء - تكوين صافي تراكم المتأخرات، ٢٠٠٩ - ٢٠١٢.....	١٧.....
جيم - مؤشرات المالية العامة، ٢٠١١ - ٢٠١٣.....	١٨.....
دال- التدابير المقترحة لتغطية الفجوة التمويلية في ٢٠١٣.....	٢١.....
هاء - مقارنة بين السيناريو الأساسي وسيناريو التطورات السلبية، ٢٠١٢-٢٠١٦.....	٢٥.....

الأشكال البيانية في النص

١- النمو والبطالة.....	٦.....
٢- القطاع المصرفي.....	١١.....
٣ - تكوين معونة المانحين.....	٢٤.....

الجداول

١- الضفة الغربية وغزة: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٦.....	٣٢.....
٢- الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٠-٢٠١٦.....	٣٤.....
٣ - الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة في الحكومة المركزية، ٢٠١٠ - ٢٠١٦.....	٣٥.....
٤- الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة في الحكومة المركزية ٢٠١٠-٢٠١٦.....	٣٦.....
٥ - الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة في الحكومة المركزية ٢٠١٠-٢٠١٦.....	٣٩.....
٦- الضفة الغربية وغزة: مؤشرات السلامة المالية. ٢٠١٠-٢٠١٢.....	٤١.....

أولاً- ملخص واف

ازداد تدهور الوضع الاقتصادي وتراجع الموارد العامة في الضفة الغربية وغزة مقارنة بالوضع الذي كان صعباً في الأصل وقت انعقاد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. ويعاني الاقتصاد من التعثر بسبب استمرار القيود المفروضة وتزايد أجواء عدم اليقين السياسي. وتعمقت أزمة السيولة، مع الارتفاع الكبير في المتأخرات والدين المحلي، بشكل يؤثر على عمليات الحكومة الأساسية. ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة - من جانب السلطة الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والجهات المانحة - لتحقيق استقرار مركز المالية العامة واستعادة النمو الاقتصادي بمرور الوقت.

وتجد الضفة الغربية وغزة نفسها اليوم في وضع أكثر تزعزعا مما كانت عليه منذ ستة شهور:

- لقد تباطأت وتيرة النشاط الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة إلى ما يقرب من ربع القوى العاملة في نهاية عام ٢٠١٢، وظلت البطالة بين مرتفعة بشكل خاص الشباب.
- وتعمقت أزمة السيولة بينما تمضي الموارد العامة في مسار غير قابل للاستمرار. ومصادر التمويل المحلية آخذة في النضوب مع إحجام مؤسسات القطاع الخاص المصرفية وغير المصرفية بشكل متزايد عن تمويل الحكومة. وفي ظل تكرار عرقلة تحويل إيرادات المقاصة وعدم كفاية المعونة المقدمة من المانحين في تغطية عجز المالية العامة، تأخرت مدفوعات الأجور بشكل متكرر ولا تزال المتأخرات آخذة في التراكم مما أسفر عن آثار معاكسة على بناء المؤسسات والاستقرار الاجتماعي. وإذا تُركت هذه الاتجاهات دون كبح، فسوف تدفع في نهاية الأمر إلى تساؤل البعض عن شرعية السلطة الفلسطينية وإلى تفويض قدرتها على الحكم بفعالية.
- ولم تشهد القيود التي فرضتها إسرائيل على الحركة والعبور أي تغيير يُذكر ولا تزال تشكل عائقاً أمام آفاق النمو في الضفة الغربية وغزة.
- وازدادت أجواء عدم اليقين السياسي. فأحداث المواجهة العسكرية بين حماس وإسرائيل في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، واستمرار توسع المستوطنات في الضفة الغربية، ونوبات الاضطرابات في الضفة الغربية مؤخراً، تؤكد الرؤية المشتركة بأن آفاق السلام لا تزال معتمة. وإضافة إلى ذلك، فحالة عدم الاستقرار في المنطقة تعمق الإحساس بالأجواء المعتمة.

وقد ضعف اقتصاد الضفة الغربية وغزة في عام ٢٠١٢، مع تباطؤ النمو وارتفاع معدلات البطالة. وتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من متوسط سنوي بلغ حوالي ١١% في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٦% في ٢٠١٢ (يناير/كانون الثاني - سبتمبر/أيلول) وهو ما يرجع إلى نقص المعونة، وعدم تخفيف القيود على الحركة والعبور، وتزايد أجواء عدم اليقين السياسي. وإضافة إلى ذلك، ظلت هشاشة البيئة الاقتصادية والسياسية في المنطقة تزيد من إضعاف آفاق التصدير والاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وغزة.

وتنذر الآفاق الاقتصادية بزيادة ضعف النمو بينما يميل ميزان المخاطر نحو الجانب السلبي. وتشير التوقعات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة سيبلغ ٥% في ٢٠١٣، وهي نسبة أقل بكثير من معدلات النمو في الفترة الأخيرة، حيث يمضي النمو في كل من الضفة الغربية وغزة في مسار تنازلي. وترتكز هذه التوقعات على التأثير الاقتصادي الناتج عن عدم حدوث أي تغيير يُذكر في القيود المفروضة على الحركة الداخلية في الضفة الغربية، واستمرار وضع عقبات أمام حركة الاستيراد والتصدير في الضفة الغربية وإغلاق كل معابر غزة تقريباً، وترتكز بدرجة أقل على حالة التشديد المالي السائدة. وبعد عام ٢٠١٣، ستؤدي نفس العوامل إلى زيادة تباطؤ النمو، وإلى استمرار ارتفاع مستويات البطالة. وبينما الروابط الاقتصادية العالمية للضفة الغربية وغزة محدودة بسبب القيود التجارية التي تفرضها إسرائيل، يؤدي هبوط النشاط الاقتصادي وتزايد الاضطرابات السياسية في المنطقة إلى زيادة ضعف الآفاق الاقتصادية. وفي غياب عملية السلام، تزداد احتمالات التطورات السلبية، نظراً لما يمكن أن يسفر عنه استمرار فرض القيود على الضفة الغربية وغزة ونقص المعونة من تعجيل لوتيرة تدهور البيئة الاقتصادية الكلية، فيؤدي بالتالي إلى اتساع العجز في المالية العامة وتراكم مزيد من المتأخرات. وهناك مخاطر أخرى من الإحجام عن تحويل الإيرادات من إسرائيل وتراجع معونة المانحين إلى مستويات دون المتوقعة، فضلاً على ما يترتب من عواقب مماثلة على النمو ومركز المالية العامة.

ويزداد موقف المالية العامة للسلطة الفلسطينية تزعزعا، مع تصاعد متأخرات المدفوعات المحلية، بما في ذلك أجور القطاع العام، وارتفاع دين البنوك المحلية. وفي عام ٢٠١٢، أدى النقص الكبير في المعونة وتحقيق نتائج أقل من المتوقعة فيما يتعلق بالإيرادات والإنفاق إلى تراكم قدر كبير من المتأخرات (حوالي ٦% من إجمالي الناتج المحلي) مستحقة السداد للقطاع الخاص وصندوق معاشات تقاعد القطاع العام والأجور، وارتفعت القروض المصرفية للسلطة الفلسطينية إلى ١,٤ مليار دولار. وبدأت أزمة السيولة تؤثر على عمليات الحكومة، فأصبحت تهدد بعض أوجه التحسن المؤسسي الذي تحقق في السنوات الأخيرة (وخاصة في مجال الإدارة المالية العامة) وأفضت إلى تقلص ثقة الجمهور في السلطة الفلسطينية. ويستهدف مشروع الموازنة لعام ٢٠١٣، (الذي سيتم الانتهاء منه في أواخر مارس/آذار) معدل عجز في الموازنة الجارية مقداره ١,٣ مليار دولار (على أساس الالتزام)، وهو ما ينطوي على فجوة تمويلية مقدارها ٠,٤ مليار دولار، إذا ما اقترنت بتوقعات التمويل من

المانحين البالغة مليار دولار وسداد مدفوعات الأجور المتأخرة. وقد تتسع فجوة التمويل في حالة قصور المعونة عن المتوقع أو إذا طلبت إسرائيل سداد الدفعات المقدمة من إيرادات المقاصة التي صُرِفَت عام ٢٠١٢.

والجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لكبح العجز ينبغي أن تقترن بمزيد من المساعدة من المانحين وتعزيز التعاون الاقتصادي مع إسرائيل. وفي ظل ضعف القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة، فإن من شأن التشديد الحاد لأوضاع القطاع العام بهدف تغطية فجوة التمويل أن يؤدي إلى زيادة ضعف الاقتصاد وزيادة التوترات الاجتماعية المرتفعة أصلاً. ومع هذا، فقد بدأت القيود على التمويل المحلي تصبح ملزمة وهناك مخاطر كبيرة من عدم تحقق الزيادة المأمولة في مساعدة المانحين، نظراً لمشكلات المالية العامة في بلدان المانحين والطلبات المتنافسة للحصول على المعونة. ونتيجة لذلك، فمن الضروري أن تتخذ السلطة الفلسطينية تدابير إضافية لتصحيح أوضاع المالية العامة (علاوة على مشروع الموازنة).

ونظراً لأن إيرادات المقاصة خارجة عن نطاق السيطرة المباشرة للسلطة الفلسطينية إلى حد كبير، ينبغي أن يركز تصحيح أوضاع المالية العامة على جانب النفقات، مع اتخاذ مزيد من تدابير الطوارئ إذا تحققت المخاطر على المالية العامة. ويوصي خبراء الصندوق بوضع حد أقصى للالتزامات الإنفاق من أجل استيعاب تشديد قيود التمويل، بما في ذلك في موازنة ٢٠١٣ من خلال تجميد الأجور ووقف التعيينات الصافية، وضغط النفقات التشغيلية، وترشيد البدلات، وتأجيل مشروعات التنمية غير الضرورية، مع إتاحة المجال لإجراء زيادة محدودة في التحويلات بغية حماية الأسر الفقيرة والضعيفة. وعلى جانب الإيرادات، ينبغي أن ترفع الموازنة رسوماً مختارة لتعزيز استرداد التكلفة. وسترتفع الفجوة التمويلية بصورة تناسبية (وربما بلغت ٠,٧ مليار دولار) إذا تحققت مخاطر معينة، ومنها نقص دعم المانحين للمشروعات - مثلما حدث في السنوات الماضية - أو إذا طلبت حكومة إسرائيل سداد الدفعات المقدمة من الإيرادات وسداد ديون الكهرباء التي تقول إنها لا تزال قائمة. وينبغي الحد من هذه المخاطر بوضع خطة للطوارئ تتضمن اتخاذ مزيد من التدابير لتجنب الضغط الشامل للنفقات. وفي سياق منفصل، يتعين على سلطة النقد الفلسطينية توخي الحرص في رصد المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والوقاية منها، والتي قد تنشأ من زيادة انكشاف البنوك أمام السلطة الفلسطينية في أوقات تشهد ضعف الموارد العامة.

وهناك حاجة ماسة إلى قيام السلطة الفلسطينية وإسرائيل والمجتمع الدولي باتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة التحديات الجسيمة التي تواجه الضفة الغربية وغزة. أولاً، من الضروري أن يتم التنفيذ الفوري للتفاهم الذي تم التوصل إليه في منتصف عام ٢٠١٢ بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول التدابير اللازمة لتحسين عملية تحصيل إيرادات المقاصة وضمان تحويلها إلى السلطة الفلسطينية في الوقت المناسب، حيث إن هذه الإيرادات تشكل معظم إيرادات السلطة الفلسطينية. وثانياً، فإن توسيع نطاق التعاون ليشمل تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة الخارجية وحركة السلع وعبور الأشخاص في الضفة الغربية وغزة مطلب ضروري لزيادة النمو والتوسع في توظيف العمالة في القطاع الخاص، والحد بقدر كبير من الاعتماد على المعونة. وثالثاً،

من الضروري أن يعود المجتمع الدولي للمشاركة على وجه أكمل في دعم تنمية الضفة الغربية وغزة، وخاصة بتوفير إطار للتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن الضروري بصفة خاصة على المدى القصير تكميل جهود السلطة الفلسطينية نحو احتواء الإنفاق من المالية العامة بالصرف العاجل لمعونة إضافية من المانحين لتجنب التشديد المفرط لأوضاع المالية العامة، وتلافي زيادة تراكم المتأخرات والديون المستحقة للبنوك التجارية، وتخفيض النفقات الذي سيؤدي إلى مزيد من الاضطرابات الاجتماعية.

وإضافة إلى إدارة الأزمة الراهنة، يكتسب إجراء إصلاحات هيكلية أهمية حيوية في وضع الضفة الغربية وغزة على مسار تحقيق معدل أعلى من النمو القابل للاستمرار. وسوف يقتضي هذا الأمر تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية وغزة، وتحسين مناخ الأعمال، وإصلاح نظم الخدمة المدنية ومعاشات التقاعد، وكذلك نظام الرعاية الصحية في السلطة الفلسطينية.

ثانياً- آخر التطورات الاقتصادية

١- لا يزال اقتصاد الضفة الغربية وغزة يواجه مخاطر شديدة مع التباطؤ الحاد في النمو وارتفاع البطالة. وتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في الضفة الغربية وغزة من متوسط سنوي بلغ ١١% تقريباً في ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٦% في ٢٠١٢ (يناير/كانون الثاني - سبتمبر/أيلول).^٢

• تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة من متوسط سنوي بلغ ٩,٥% في ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٥,٥% في يناير/كانون الثاني - سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، انعكاساً لنقص المعونة، ومحدودية تخفيف القيود على الحركة والعبور^٣ وتزايد أجواء عدم اليقين السياسي. وكان لهذه العوامل، مُضافاً إليها تباطؤ الإقراض العقاري، تأثير سلبي بصفة خاصة على قطاع البناء الذي كان الدافع الرئيسي للنمو في ٢٠١١، ولكنه أضعف النمو في ٢٠١٢.

• وشهدت غزة، التي تبلغ حصتها حوالي ٣٠% من مجموع إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وغزة، نمواً سريعاً لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ٢٠١٠-٢٠١١ (حوالي ١٥%)، مدفوعاً بتخفيف القيود الإسرائيلية على واردات السلع الاستهلاكية، وعلى مدخلات مشروعات بناء مختارة. ومع هذا، تباطأ النمو بشكل كبير مؤخراً، وبلغ حوالي ٧,٥% في يناير/كانون الثاني - سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. ويرجع هذا التباطؤ إلى عدم زيادة تخفيف القيود المفروضة منذ منتصف ٢٠١٠ وحالات انقطاع تجارة الأنفاق مع مصر نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في سيناء. ويؤثر هذا الأمر بدوره تأثيراً سلبياً على النمو في قطاع البناء، رغم أن هذا القطاع لا يزال هو المصدر السائد للنمو في غزة. وعانت الزراعة من زيادة تواتر انقطاع التيار الكهربائي وظروف الطقس غير المواتية. وبرغم عدم توافر البيانات، فلا بد وأن المواجهة العسكرية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ قد كبحت النشاط الاقتصادي في الربع الرابع من العام، برغم تخفيف القيود على استيراد مواد البناء إلى غزة إلى حد ما بعد الهدنة.

^٢ نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المعدلة عن عام ٢٠١٠. ونتج التعديل عن وضع مُخفّضات منفصلة للضفة الغربية وغزة ومراجعة وتحسين بيانات الأسعار المستخدمة في خفض بيانات الحسابات القومية في سياق مشاركة الضفة الغربية وغزة في المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS). ونتيجة لذلك، عدّلت توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ٢٠١٠ و٢٠١١ بالرفع في الضفة الغربية وبالخفض في غزة. وبالنسبة للضفة الغربية وغزة ككل، عدّل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي من ٩,٨% إلى ٩,٣% في ٢٠١٠ ومن ٩,٩% إلى ١٢,٢% في ٢٠١١. وكانت تعديلات ٢٠١٢ طفيفة.

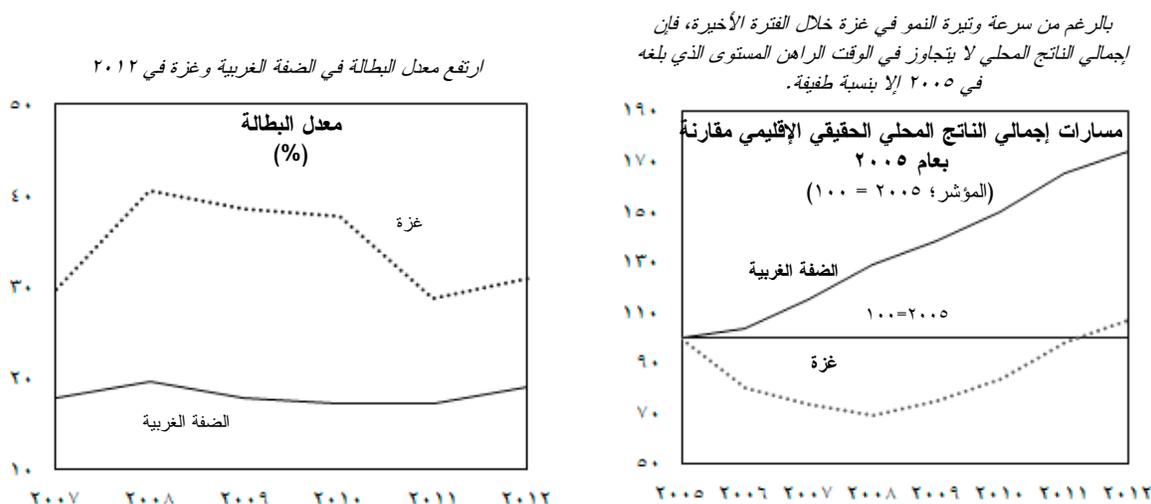
^٣ يفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بأن عدد الحواجز أمام الحركة داخل الضفة الغربية تراجع من ٦٢٦ حاجزاً في نهاية ٢٠٠٩ إلى ٥٠٠ حاجز في نهاية أغسطس/آب ٢٠١٠، ولكنه ارتفع إلى ٥٢٣ في نهاية ٢٠١١ وإلى ٥٤٢ في نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. وللاطلاع على تفاصيل عن العوائق والحواجز غير التجارية أمام نفاذ السلع من الضفة الغربية إلى إسرائيل، راجع تقرير البنك الدولي بعنوان "An Analysis of the Economic Restrictions Confronting the West Bank and Gaza"، والمنشور في الموقع الإلكتروني التالي: www.worldbank.org.

٢- وانعكاسا لتراجع النمو، ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية وغزة إلى ٢٣% في الربع الرابع من عام ٢٠١٢، مقابل ٢١% في نفس الفترة العام السابق.

• في الضفة الغربية، ارتفعت البطالة إلى ١٨% في الربع الرابع من ٢٠١٢، مقابل ١٧% في ٢٠١٠ و٢٠١١. وارتفعت البطالة بين الشباب في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من ٢٠١٢ إلى ٢٨% مقابل ٢٦% في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١١. ويرجع الارتفاع المستمر في البطالة إلى بطء نمو توظيف العمالة في قطاعات السلع التجارية كثيفة العمالة مثل الصناعة التحويلية بسبب فقدان حصتها في السوق وتراجع إمكانية الحصول على مدخلات مستوردة، والصادرات، والاستثمار في الغور الخصب وأجزاء أخرى المنطقة جيم.^٤

• وفي غزة، أسفر التراجع الحاد في النمو عام ٢٠١٢ إلى رفع البطالة إلى ٣٢% في الربع الرابع من ٢٠١٢، مقابل ٣٠% في نفس الفترة من العام السابق. كذلك ارتفعت البطالة بين الشباب من ٤٧% في الربع الرابع من ٢٠١١ إلى ٤٩% في نفس الفترة من عام ٢٠١٢. ولا تزال القيود الصارمة على انتقال العمالة إلى إسرائيل تمثل عائقا رئيسيا أمام تخفيض معدلات البطالة، فقبل عام ٢٠٠٠ كان في استطاعة واحد من كل ثمانية من سكان غزة الحصول على فرصة عمل فيها.

الشكل البياني ١ - النمو والبطالة



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^٤ في عام ٢٠١٢، زادت إسرائيل عدد تصاريح العمل للفلسطينيين. فارتفع عدد الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية العاملين في إسرائيل والمستوطنات من ٨٣ ٢٥٠ عامل في ٢٠١١ إلى ٨٦ ٧٠٠ عامل في ٢٠١٢.

٣- ولا يزال معدل التضخم في الضفة الغربية وغزة منخفضاً حيث يبلغ أقل من ٢%. وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، بلغ التضخم في الضفة الغربية ٢,٧%، رغم بلوغه ٦% في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/ تشرين الأول انعكاساً لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمنتجات البترولية. وتراوح ارتفاع أسعار منتجات البترول بين ١١% (للكيروسين والديزل) و ١٥% (للبنزين العادي) في سبتمبر/أيلول مقارنة بنفس الفترة في ٢٠١١، قبل انخفاضه تدريجياً، مما يرجع إلى تطورات الأسعار في إسرائيل التي تستورد منها السلطة الفلسطينية المنتجات البترولية. وانحسر التضخم السنوي في غزة إلى أقل من ١% في ٢٠١٢، برغم حالات انقطاع عرض السلع المستوردة في فترة المواجهة العسكرية في نوفمبر/تشرين الثاني.

٤- وتحقق البنوك التجارية أرباحاً، كما تمتلك مستويات جيدة من رأس المال والسيولة، ولكن استمرار الارتفاع في إقراضها للسلطة الفلسطينية يشكل مخاطر على استقرار النظام المالي.

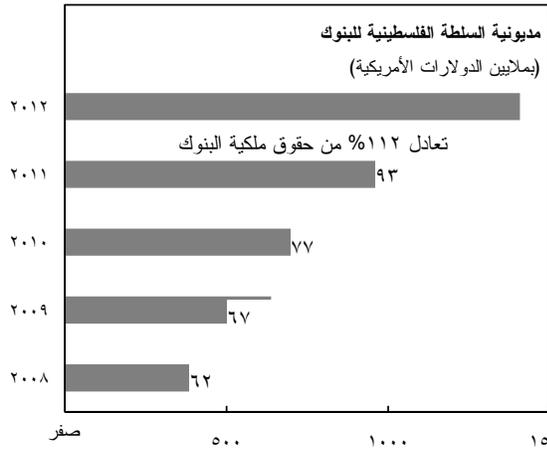
- لا يزال الانكشاف أمام الأسواق العالمية محدوداً، في ظل ممارسات الإقراض المتحفظة من البنوك وكفاءة أعمال الرقابة المصرفية التي تقوم بها سلطة النقد الفلسطينية.^٥ وتراجع نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الضفة الغربية من ١٧% في ٢٠١١ إلى ١٠% في ٢٠١٢ انعكاساً لتفاقم الأوضاع الاقتصادية، بينما تباطأ نمو الائتمان في غزة بصورة هامشية من ٤٧% إلى ٤٤%. ولا تزال نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض منخفضة، فوصلت إلى ٣,٣% في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ (الجدول ٦). ومع هذا، ازداد انكشاف البنوك أمام السلطة الفلسطينية، وهناك مخاطر من عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الإسراع بتخفيض المتأخرات المستحقة عليها للموردين من القطاع الخاص، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى إضعاف قدرة هؤلاء الموردين على تسوية ديونهم المصرفية، ويفضي إلى زيادة القروض المصرفية المتعثرة.
- ازدادت الودائع الخاصة في الضفة الغربية بنسبة ٨% في ٢٠١٢، الأمر الذي يرجع إلى نمو الدخل الخاص والتوسع المستمر في شبكة فروع البنوك. وفي غزة، ارتفعت الودائع بنسبة ١% في ٢٠١٢، بعد أن انخفضت في ٢٠١٠-٢٠١١ نتيجة السحوبات النقدية الكبيرة لتلبية الطلب المحتجز بعد تخفيف القيود على الواردات.

^٥ ظلت سلطة النقد الفلسطينية تقوم بدور التنظيم والرقابة الاحترازية على البنوك التجارية في غزة بعد أن فقدت السلطة الفلسطينية السيطرة على المؤسسات الحكومية في ٢٠٠٧.

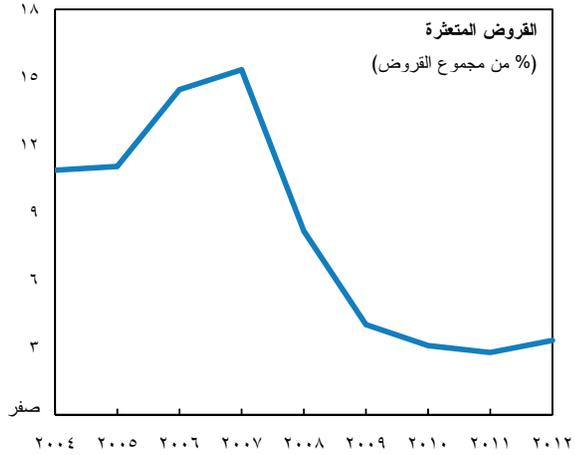
وارتفعت مديونية السلطة الفلسطينية للبنوك التجارية إلى ١,٤ مليار دولار في نهاية ٢٠١٢، وهو ما يعادل ١١٢% من حقوق ملكية البنوك. ومن الانعكاسات المباشرة لصعوبات السيولة لدى السلطة الفلسطينية حالات التخلف المؤقت عن سداد أقساط القروض المستحقة على موظفي القطاع العام، نتيجة للتأخر في صرف أجورهم. وقد استؤنف سداد القروض مع عودة صرف الأجور. ومع ذلك، فقد أدى خطر تأخر صرف الأجور إلى زيادة طلب موظفي السلطة الفلسطينية على القروض المصرفية. وزاد الائتمان المصرفي الممنوح لموظفي السلطة الفلسطينية من ٠,٣ مليار دولار في نهاية ٢٠١٠ إلى ٠,٧ مليار دولار في نهاية ٢٠١٢.

الشكل البياني ٢ - القطاع المصرفي

... غير أن مواطن الخطر المرتبطة بإقراض القطاع العام ازدادت في ظل تجاوز الائتمان القائم على القطاع العام في الوقت الحاضر لحقوق ملكية البنوك.



انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض بصورة حادة في السنوات الأخيرة ...



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

٥- وتواصل السلطات اتخاذ خطوات نحو تعزيز استقرار النظام المالي والبنية التحتية.

اختبارات القدرة على تحمل الضغوط: تشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها سلطة النقد الفلسطينية إلى صلابة الجهاز المصرفي في الضفة الغربية وغزة، برغم أن اقتران الارتفاع في المديونية الحكومية وتدهور مركز المالية العامة يفرض مخاطر على بعض البنوك (النظامية) (الإطار ١). وتتضمن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ربع السنوية التي تجريها سلطة النقد الفلسطينية اختبارات الحساسية واختبار الضغوط الكلية. وتتضمن المخاطر التي تخضع للتقييم انكشاف الجهاز المصرفي المباشر وغير المباشر أمام الحكومة، ومخاطر الائتمان والتركز. كذلك تشترط سلطة النقد الفلسطينية أن تجري البنوك اختبارات لقياس القدرة على تحمل الضغوط على أساس نصف سنوي

مستخدمة سيناريوهات مصممة حسب الظروف الخاصة بها. وطُبِّقت النتائج التي خلصت إليها هذه العمليات في تطوير سياسات لزيادة صلابة البنوك في مواجهة الصدمات، بما في ذلك إعداد خطة للتعافي في حالة وقوع كوارث ووضع توصيات لتعزيز قاعدة رأس المال، وتنويع محافظ الائتمان والاستثمار الأجنبي، ولكي تقوم البنوك بالتحليل وتجربة صدمات اختبار القدرة على تحمل الضغوط لتعزيز مراكزها المالية.

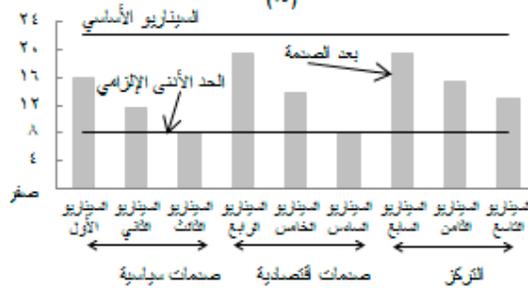
- **تأمين الودائع:** لا يزال نظام تأمين الودائع الذي سيحل محل الضمان الضمني الشامل ويعزز الثقة في الجهاز المصرفي ينتظر موافقة رئيس السلطة الفلسطينية. وتتولى البنوك التجارية تمويل الجزء الأكبر من هذا النظام، كما يُرجح تمويله بالكامل خلال فترة تتراوح بين سبع وعشر سنوات.
- **سلطة النقد الفلسطينية:** تعمل السلطات حالياً على وضع قانون جديد بشأن سلطة النقد سيعزز الإطار القانوني الذي يحكم عمليات سلطة النقد الفلسطينية.
- **نظام المدفوعات:** أُتخذت خطوة هامة في تأسيس نظام مدفوعات متطور في السلطة الفلسطينية. فصدر قرار بقانون في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، منح سلطة النقد الفلسطينية صلاحية إنشاء نظام وطني لمدفوعات المقاصة وتسويتها. ويتيح النظام الجديد المجال أمام سلطة النقد لاستحداث نظام مركزي لتسوية المعاملات المالية والمقاصة الإلكترونية، الأمر الذي من شأنه أن يضع حداً لمخاطر التسوية.

الإطار ١ - اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في الجهاز المصرفي

تقوم سلطة النقد الفلسطينية منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ بإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في القطاع المصرفي والبنوك المنفردة في الضفة الغربية وغزة. وتتألف هذه الاختبارات ربع السنوية من تقدير تأثير صدمات الائتمان والسيولة والسوق والصدمات التشغيلية على المركز المالي وكفاية رأس المال والسيولة في البنوك. ونظرا لارتفاع درجة انكشاف البنوك وتزايدها أمام السلطة الفلسطينية وموظفيها، تتضمن الاختبارات آثار تأخر الحكومة في سداد القروض وحالات تخلف موظفي السلطة الفلسطينية عن سداد أقساط القروض.

ولم تتعد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجريت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ كثيرا عن الاختبارات السابقة وتشير إلى صلابة الجهاز المصرفي في الضفة الغربية وغزة في مواجهة طائفة واسعة من الصدمات. ويمتلك الجهاز المصرفي حاليا مستوى جيد من رأس المال، إذ بلغ رأس المال الأساسي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر حوالي ٢٢% في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. ومن بين السيناريوهات التسعة، لم يشير سوى سيناريو هان منظران إلى وجود مخاطر مرتفعة. وفي "السيناريو السادس" انخفضت نسبة رأس المال الأساسي مقترية من مستوى الحد الأدنى الإلزامي البالغ ٨%، ولكنه لم يقل عنه. ويشير السيناريو إلى وقوع "صدمة اقتصادية" متطرفة على افتراض أن ٣٠% من قروض القطاع الخاص تصبح متعثرة، وانخفاض القيمة العادلة للأسهم بنسبة ٣٥%، وسحب ٢٠% من مجموع الودائع في غضون شهر واحد. وفي السيناريو الثالث الذي يتضمن "صدمة سياسية" متطرفة، تقترب نسبة رأس المال الأساسي أيضا من مستوى الحد الأدنى. ويختبر هذا السيناريو انكشاف الجهاز المصرفي أمام السلطة الفلسطينية على افتراض أن معدل التخلف عن السداد يبلغ ٤٠% على القروض الممنوحة للسلطة الفلسطينية، و٥٠% على القروض الممنوحة لموظفي السلطة الفلسطينية، وخسارة قدرها ٢٠% في القيمة العادلة للاستثمارات المحلية، ونسبة قدرها ٢٠% للسحب من الودائع. وتنتظر سلطة النقد الفلسطينية في إضافة اختبارات ضغوط ترصد التأثير المحتمل لتأخرات المدفوعات الكبيرة القائمة على السلطة الفلسطينية للقطاع الخاصة.

تأثير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على نسبة رأس المال الأساسي في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ (%)



الصدمات

- من ٢٠ إلى ٤٠% من القروض الحكومية تعاني من تأخر السداد
- من ٢٥ إلى ٥٠% من موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية يتخلفون عن سداد أقساط القروض
- من ١٠ إلى ٣٠% من قروض القطاع الخاص (باستثناء قروض موظفي السلطة الفلسطينية) تصبح متعثرة
- تنخفض القيمة العادلة للاستثمارات بنسبة تتراوح من ٥ إلى ٢٥%
- يتم سحب ٥% إلى ٢٠% من الودائع في غضون شهر واحد
- يتخلف ١ إلى ٥ من كبار المقرضين عن السداد
- يقوم ١ إلى ٥ من كبار المودعين بسحب الودائع

ويمكن تحسين إطار اختبار الضغوط. فقد قامت بعثة مساعدة فنية أوفدها صندوق النقد الدولي مؤخرا بمراجعة إطار اختبارات الضغوط التي تجريها سلطة النقد الفلسطينية وأوصت بما يلي: (١) توسيع نطاق المخاطر التي يجري تقييمها بانتظام لتشمل سعر الفائدة، وانتقال العدوى بين البنوك، وانتقال المخاطر عبر الحدود ومخاطر النقد الأجنبي، و(٢) تحسين معايير المخاطر لاختبار المخاطر الأكبر والمخاطر المتطرفة، و(٣) استكشاف كيفية انتقال المخاطر من النظام الكلي إلى النظام المالي، و(٤) التوسع في أساليب التحليل لتشمل "نظام الإنذار المبكر".

ثالثاً - سياسة المالية العامة في ٢٠١٢ - ٢٠١٣

ألف - تطورات المالية العامة في ٢٠١٢

٦- في عام ٢٠١٢، أدى النقص الكبير في المعونة، وتحقيق نتائج أقل من المتوقعة فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات الجارية إلى تراكم قدر هائل من المتأخرات.

• كان مجموع الإيرادات الصافية (بعد الرد الضريبي) أقل بنحو ٦% من المتوقع في الموازنة للأسباب التالية:

◀ تنفيذ إصلاحات الإدارة الضريبية بوتيرة أبطأ من المتوقع (الإطار ٢). ففي سبتمبر/أيلول، رفعت السلطة الفلسطينية ضريبة القيمة المضافة من ١٤,٥% إلى ١٥,٥% تماشياً مع ارتفاع معدلات ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل، ولكن هذه النسبة خُفضت إلى ١٥% في الأول من أكتوبر/تشرين الأول.

◀ تأخر تنفيذ التفاهم الذي تم التوصل إليه بين رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض ووزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز في منتصف ٢٠١٢ لتعزيز عملية تحصيل إيرادات المقاصة. وبرغم هذا التأخر، ارتفعت إيرادات المقاصة بنسبة ١٠% مقارنة بعام ٢٠١١. ويرجع ذلك جزئياً إلى التطور الذي تحقق في تحصيل ضريبة القيمة المضافة التي تُحرر فواتيرها في غزة، حيث بدأت السلطة الفلسطينية في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ تحصل فواتير ضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة من خلال المعبر الرئيسي بين غزة وإسرائيل والتي ساهمت في الإيرادات بحوالي ١٠٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد. وسددت حكومة إسرائيل دفعات مقدمة من مدفوعات إيرادات المقاصة في يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول. وبعد نجاح محاولة الرئيس محمود عباس في الحصول على مقعد دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، قررت إسرائيل استخدام الإيرادات المستحقة في ديسمبر/كانون الأول في سداد ديون الكهرباء القائمة لشركة الكهرباء الإسرائيلية واحتجزت إيرادات المقاصة في شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط ٢٠١٣، والتي أفرجت عنها في وقت لاحق.

◀ كانت الإيرادات غير الضريبية أقل بنسبة ١% من المبالغ المدرجة في الموازنة نتيجة لانخفاض الموارد من الرسوم المحلية. ووصلت مدفوعات الأرباح الموزعة من صندوق الاستثمار الفلسطيني إلى مستوى أعلى من المدرج في الموازنة.

- وكانت النفقات الجارية أعلى من أهداف الموازنة، برغم أن فاتورة الأجور ظلت متنسقة مع الموازنة:
 - ◀ ارتفعت فاتورة الأجور بنسبة ٦,٨% مقارنة بعام ٢٠١١ انعكاسا لما يلي: (١) بدل غلاء المعيشة الموحد ونسبته ٣%؛ و (٢) ارتفاع الرواتب الأساسية بنسبة ١,٢٥%؛ و (٣) حدوث ارتفاع صافٍ في توظيف العمالة والموازنة لاستيعاب انفلات الأجور والترقيات. ومن أجل احتواء الإنفاق قررت السلطات في أغسطس/آب ٢٠١٢ تجميد الترقيات والتعيينات، مما حد من صافي الزيادة في عدد موظفي القطاع العام في هذا العام إلى ١١٦٥ مقارنة بمتوسط صافي الزيادة السنوية الذي بلغ ٣٣٧٢ في ٢٠٠٩-٢٠١١. وتألقت التعيينات الصافية في ٢٠١٢ من زيادة صافية في قطاعات الصحة (٢٦٨ موظف)، والتعليم (٧٣٢) والأمن (٥٩٠) وانخفاض (بلغ ٤٢٥) في قطاعات أخرى.
- وكانت المصروفات الجارية بخلاف الأجور أعلى من المبالغ المدرجة في الموازنة بنسبة ١٦% (الجدول ألف)، بسبب مدفوعات المعاشات التقاعدية غير المدرجة في الموازنة للمتقاعدين من قطاع الأمن، والمساعدات الاجتماعية ذات الصلة بالعمليات القتالية في غزة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، ونفقات الأدوية والنفقات الصحية الأخرى. ولم تتجاوز النفقات الرأسمالية الثانوية حوالي ثلث المبلغ المدرج في الموازنة.
- وتجاوزت نفقات الإقراض الصافية (وهي في الغالب مدفوعات الخزينة من سداد فواتير المرافق المستحقة على البلديات) المبالغ المدرجة في الموازنة بنسبة ١٦٨%.^٦ ويرجع هذا الأمر إلى عدم سداد البلديات للمبالغ المستحقة بسبب: (١) البلديات التي لم تنضم بعد إلى إحدى شركات توزيع الكهرباء التجارية ولم ترفع تعريفه الكهرباء اتساقا مع ارتفاع التعريفات الإسرائيلية، أو البلديات التي رفعت التعريفات في فترة متأخرة، و (٢) عدم قدرة وزارة المالية على تحويل نصيب بعض البلديات من الإيرادات الضريبية مما حدا بهذه البلديات إلى احتجاز بعض المدفوعات المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية. ومع هذا، فقد تحقق تقدم في زيادة عدد عملاء "شركة توزيع كهرباء الشمال" (NEDCO)، وفي وضع أهداف الأداء المالي لشركات توزيع الكهرباء، وتركيب مزيد من عدادات الدفع المسبق.
- وكانت المعونة المقدمة من المانحين أقل مما هو متوخى في الموازنة. فتلقّت السلطة الفلسطينية ٠,٨ مليار دولار لدعم الموازنة بينما كان المبلغ المدرج في الموازنة هو مليار دولار. وبلغ الإنفاق على

^٦ تشير التقارير إلى بلوغ صافي الإقراض ١,٠٧٢ مليون شقيل إسرائيلي جديد، منها ٤٦٨ مليون شقيل خصمتها إسرائيل من إيرادات المقاصة المستحقة في ديسمبر/كانون الأول لتسوية الدين القائم لشركة الكهرباء الإسرائيلية.

المشروعات الإنمائية ٢٤٣ مليون دولار (أقل من المبالغ المدرجة في الموازنة)، منها ١٥٦ مليون دولار من المانحين، بينما ساهمت الخزينة بمبلغ ٥٤ مليون دولار. وتراكمت متأخرات قدرها ٣٢ مليون دولار نتيجة لنقص تمويل المشروعات الإنمائية.

٧- وارتفع عجز الموازنة الكلية إلى مستوى أعلى بكثير من المتوقع حيث بلغ ١,٧ مليار دولار (١٧,١% من إجمالي الناتج المحلي)، واقترب بنقص المعونة من المانحين ووقف تحويل إيرادات المقاصة في ديسمبر/كانون الأول، مما أدى إلى تراكم المتأخرات والاقتراض من البنوك المحلية. وكانت معونة المانحين الموجهة لدعم لإنفاق الجاري والمشروعات الإنمائية مماثلة تقريبا لمستواها عام ٢٠١١، ولكنها لم تكف لتلبية الاحتياجات اللازمة لتمويل العجز. وبينما قامت إسرائيل بتحويل دفعات مقدمة من إيرادات المقاصة مقدارها ٩٠٠ مليون شيفل إسرائيلي جديد في الفترة من يوليو/تموز - أكتوبر/تشرين الأول (خُصمت جزئيا من تحويل الإيرادات لاحقا) مما ساعد السلطة الفلسطينية على دفع الأجور، فإن وقف تحويل إيرادات المقاصة في ديسمبر/كانون الأول، على أثر النجاح في الحصول على مقعد دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، أدى إلى تفاقم أزمة السيولة في السلطة الفلسطينية.^٧ وأسفرت المصاعب المالية عن تراكم متأخرات بلغت ٢,٢ مليار شيفل إسرائيلي جديد (٥٧٠ مليون دولار)، بما فيها متأخرات الأجور (الجدول باء) وارتفع الدين الحكومي المستحق للبنوك المحلية إلى ١,٤ مليار دولار في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، مقابل ١,١ مليار دولار في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.

٨- إن الإجازات الكبيرة التي حققتها السلطة الفلسطينية في بناء نظام قوي للإدارة المالية العامة معرضة لمخاطر التراجع بسبب قيود السيولة الحادة. وساعدت إصلاحات الإدارة المالية العامة منذ منتصف عام ٢٠٠٧ على تحديد أولويات الإنفاق العام وتحسين جودته، وعلى تعزيز الشفافية والمساءلة. وبصفة خاصة كان من شأن إدارة الإنفاق أن تتعزز منذ عام ٢٠١٠ من خلال إدماج "نظام مراقبة الالتزامات" (CCS) في "نظام معلومات الإدارة المالية" (FMIS). ومع هذا، لا تزال هناك صعوبة في تحسين نظام مراقبة الالتزامات وتطبيقه على عملية تسوية المدفوعات لمنع تراكم المتأخرات. وازداد ضعف أداء عمليات إدارة النفقات المحددة بسبب أزمة المالية العامة الراهنة التي تدفع السلطة الفلسطينية إلى العمل على أساس تقنين السيولة النقدية. وتعرضت إدارة الموازنة لضغط شديد خلال الشهور الأخيرة بسبب الصعوبات في تأمين تدفقات الإيرادات الداخلة المتوقعة في الموازنة - لا سيما في تلقي إيرادات المقاصة والتزامات المانحين. وقامت بعثة مساعدة

^٧ تشكل إيرادات المقاصة ثلثي مجموع إيرادات السلطة الفلسطينية وتمول أكثر من ٤٠% من مصروفاتها. ووقف تحويل إيرادات المقاصة لفترة مطولة سيسفر عن تأثير مُربك كبير للأوضاع المالية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن أهمية إيرادات المقاصة والتأثير المحتمل لوقفها على مدى فترة مطولة في التقرير بعنوان 'Recent Developments in Clearance Revenues', IMF, October 2011، المتوافر على العنوان التالي في شبكة الإنترنت:

فنية أوفدها صندوق النقد الدولي مؤخراً بمساعدة السلطة الفلسطينية في تحديث استراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة وحددت التدابير التي يمكن أن تساعد في دعم نظام إدارة النفقات تحت هذه الظروف. وتمثلت إحدى الخطوات الرئيسية في دمج "الوحدة النموذجية للمشتريات" في نظام معلومات الإدارة المالية، لضمان عدم إصدار الوزارات التنفيذية أوامر شراء (تترتب عليها التزامات) دون إنشاء التزامات في النظام. ومن شأن الربط بين الالتزامات والسيولة النقدية المتوافرة وحجز الأموال اللازمة أن يساعد على وقف تراكم المتأخرات. وفي سياق إصلاحات الإدارة المالية العامة الجارية، استكملت وزارة المالية في ٢٠١٢ خطوات انتقال عمليات إبلاغ بيانات المالية العامة وإعداد الموازنة إلى معيار "دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١". وسيُطبق المعيار الجديد خلال الموافقة على موازنة ٢٠١٣ وتنفيذها. وتم كذلك توضيح وضع "وحدة المالية العامة الكلية" ومسئولياتها في ٢٠١٢، وتقوم وزارة المالية بالإعداد لتوسيع نطاق عمل الوحدة في ٢٠١٣.

الجدول ألف - النفقات بخلاف الأجور، ٢٠١١-٢٠١٢

المجموع	النفقات التشغيلية	التحويلات	النفقات الرأسمالية الثانوية	
(على أساس الالتزام؛ بملايين الشقيقات)				
٢٠١١				
الموازنة	٥,٠٤٣	٣,٠٨٩	٩٠	
نتائج تنفيذ الموازنة	٥,٠١٥	٣,١٦٥	٥٨	
% من الموازنة	٩٩	١٠٢	٦٤	
٢٠١٢				
الموازنة	٤,٩٠١	٢,٨٦٤	٧٨	
نتائج تنفيذ الموازنة	٥,٧٠٩	٣,٤٢٦	٢٦	
% من الموازنة	١١٦	١٢٠	٣٣	

المصدر: وزارة المالية.

الجدول باء - تكوين صافي تراكم المتأخرات، ٢٠٠٩ - ٢٠١٢

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
(بملايين الشقيقات الإسرائيلية)				
٥٤٤	٣٧٤	١٨٥	١٧١	المساهمات في صندوق معاشات التقاعد منها: حصة الموظفين /١
٦٠٨	٥٧٣	١٧٢	٣٥٥	حصة الحكومة
٢٧٢	---	---	---	متأخرات الأجور /١
٤٣٩	٣٥٣	٩٢	٤٦٠	النفقات بخلاف الأجور /٢
---	---	١٠٣-	٧٧	صافي الإقراض
١٢٤	٢٧٠	٨٨	١١٨	المشروعات الإئتمانية /٣
٢٣٩	٣٦٨	٣٩-	١٤٠-	الرديبات الضريبية
٢٢٢٦	١٩٣٩	٣٩٤	١٠٤٠	المجموع

المصدر: وزارة المالية

- ١/ بند مصنف تحت نفقات الأجور.
- ٢/ بما فيها للموردين من القطاع الخاص.
- ٣/ بند مصنف تحت المشروعات الإئتمانية.

الجدول جيم - مؤشرات المالية العامة، ٢٠١١ - ٢٠١٣

٢٠١٣ توقعات /١	٢٠١٢		٢٠١١	٢٠١٣ توقعات /١	٢٠١٢		٢٠١١	
	الموازنة	الفعلي			الموازنة	الفعلي		
	(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)			(بملايين الشيفلات الإسرائيلية الجديدة، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
٢٣٢٥	٢٠٧٢	٢٢٣٥	٢٠٤٦	٨٧٣٣	٧٩٨٩	٨٤٩٣	٧٣٢١	مجموع الإيرادات الصافية
٨٠١	٧٢٨	٨١٢	٧٣٨	٣٠١٠	٢٨٠٦	٣٠٨٧	٢٦٤٢	إجمالي الإيرادات المحلية
٥٣٠	٤٨٠	٥٥٩	٤٨٣	١٩٩٢	١٨٥٢	٢١٢٤	١٧٢٧	الإيرادات الضريبية
٢٧١	٢٤٨	٢٥٤	٢٥٦	١٠١٨	٩٥٤	٩٦٣	٩١٥	الإيرادات غير الضريبية
١٦٤٥	١٤٥٧	١٥٤٢	١٤٢٤	٦١٧٩	٥٦١٧	٥٨٥٩	٥٠٩٥	إجمالي إيرادات المقاصة
١٢١	١١٣	١١٩	١١٦	٤٥٦	٤٣٤	٤٥٤	٤١٦	الرديات الضريبية
٣٦٣٦	٣٥٢٥	٣١٨٨	٣٣٢٥	١٣٦٥٦	١٣٥٩٣	١٢١١٤	١١٨٩٧	مجموع النفقات الجارية (على أساس الالتزام):
١٨٨٨	١٧٦٧	١٧٩٣	١٧٨٣	٧٠٩٠	٦٨١٢	٦٨١٣	٦٣٨١	نفقات الأجور
١٦١٥	١٤٨١	١٢٩٠	١٤٠٢	٦٠٦٦	٥٧٠٩	٤٩٠١	٥٠١٥	نفقات بخلاف الأجور
١٣٣	٢٧٨	١٠٥	١٤٠	٥٠٠	١٠٧٢	٤٠٠	٥٠١	صافي الإفراض
٣٧٠٨	٣٠٤٢	٣١٨٨	٢٩٦٢	١٣٩٢٨	١١٧٣٠	١٢١١٤	١٠٥٩٧	مجموع النفقات الجارية (على أساس الالتزام)
١٦١٥	١٢٠٩	١٧٩٣	١١٤٣	٦٠٦٦	٤٦٦٣	٦٨١٣	٤٠٨٩	منها: نفقات بخلاف الأجور (على أساس نقدي)
١٣١١-	١٤٥٣-	٩٥٣-	١٢٧٩-	٤٩٢٣-	٥٦٠٤-	٣٦٢١-	٤٥٧٦-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام)
١٣٨٣-	٧٩٩-	٩٥٣-	٧٨٣-	٥١٩٥-	٣٠٨٢-	٣٦٢١-	٢٨٠٣-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي)
٣٤٥	٢٤٣	٣٥٠	٣٧٠	١٢٩٥	٩٣٧	١٣٣٠	١٣٢٥	مشروعات إيمانية (على أساس الالتزام)
٣٤٥	٢١١	٣٥٠	٢٩٥	١٢٩٥	٨١٣	١٣٣٠	١٠٥٤	مشروعات إيمانية (على أساس نقدي)
١٧٢٨-	١٠١٠-	١٣٠٣-	١٠٧٨-	٦٤٩٠-	٣٨٩٤-	٤٩٥١-	٣٨٥٨-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، متضمنا النفقات الإيمانية)
١٧٢٨	١٠١٠	١٣٠٣	١٠٧٨	٦٤٩٠	٣٨٩٤	٤٩٥١	٣٨٥٨	التمويل
١٣٠٠	٩٣٠	١٣٠٣	٩٤٠	٤٨٨٣	٣٥٨٧	٤٩٥١	٣٣٦٤	الدعم الخارجي للنفقات الجارية والنفقات الإيمانية
١٠٠٠	٧٧٤	١٠٠٣	٧٧١	٣٧٥٦	٢٩٨٦	٣٨١١	٢٧٥٩	الدعم الخارجي للنفقات الجارية المنصرف أو المشار إليه
٣٠٠	١٥٦	٣٠٠	١٦٩	١١٢٧	٦٠١	١١٤٠	٦٠٥	الدعم الخارجي للنفقات الإيمانية
---	١٢٧	صفر	١٣٧	---	٤٩٠	صفر	٤٩٠	التمويل المحلي
٤٢٨	٤٧-	---	١	١٦٠٧	١٨٢-	---	٤	المتبقي/الفجوة التمويلية
	بنود للتذكير:							
١١٠٩٧	٩٩٤٤	٩٧٧١	٩٧٧٥	٤١٦٧٧	٣٨٣٤٣	٣٧١٢٩	٣٤٩٧٧	إجمالي الناتج المحلي
٤,٨	٤,٨	٥,٧	٤,٩	٤,٨	٤,٨	٥,٧	٤,٩	الإيرادات الضريبية المحلية (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٤,٨	١٤,٦	١٥,٨	١٤,٦	١٤,٨	١٤,٦	١٥,٨	١٤,٦	إيرادات المقاصة (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٧,٠	١٧,٨	١٨,٣	١٨,٢	١٧,٠	١٧,٨	١٨,٣	١٨,٢	نفقات الأجور (على أساس الالتزام، % من إجمالي الناتج المحلي)
١,٢	٢,٨	١,١	١,٤	١,٢	٢,٨	١,١	١,٤	صافي الإفراض (متضمنا الدعم؛ % من إجمالي الناتج المحلي)
١١,٨-	١٤,٦-	٩,٨-	١٣,١-	١١,٨-	١٤,٦-	٩,٨-	١٣,١-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام؛ % من إجمالي الناتج المحلي)

الرصيد الجاري (على أساس نقدي، % من إجمالي الناتج المحلي)							
١٢,٥-	٨,٠-	٩,٨-	٨,٠-	١٢,٥-	٨,٠-	٩,٨-	٨,٠-
٧٢-	٤٨٣	---	٣٦٣	٢٧٢-	١٨٦٣	---	١٣٠٠
---	٢٧١	---	٢٥٩	---	١٠٤٦	---	٩٢٦
١-	٤,٩	---	٣,٧	١-	٤,٩	---	٣,٧
٦٠	٦٠	٤٢	٦٦	٢٢٦	٢٣٢	١٦١	٢٣٧
٥٦	٥٦	٣٨	٦٣	٢٠٩	٢١٥	١٤٣	٢٢٦
٤	٤	٥	٣	١٧	١٧	١٨	١١
٤٤٦	٤٤٦	١٨٢	١٤٨-	١٦٧٥	١٧١٩	٦٩١	٥٣١-
٤٣٣	٤٣٣	١٥٨	١٥٧-	١٦٢٧	١٦٧٠	٦٠٠	٥٦٠-
١٣	١٣	٢٤	٨	٤٨	٤٩	٩١	٢٩

المصادر: وزارة المالية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

/ التوقعات مبنية على مشروع الموازنة الذي وضعته السلطات في نهاية فبراير/شباط.

باء- سياسة المالية العام في ٢٠١٣

٩- تخطط السلطات لتخفيض عجز المالية العامة الكلي بنسبة ٢,٢٥% من إجمالي الناتج المحلي. ويستند مشروع موازنة ٢٠١٣، الذي يُتوقع الانتهاء منه في آخر مارس/آذار، إلى افتراضات متحفظة بشأن الإيرادات، والحد من نمو فاتورة الأجور، وتحديد أولويات الإنفاق بخلاف الأجور، وتعجيل وتيرة إصلاح إدارة الإيرادات. وتكمن العناصر الرئيسية في الموازنة في:

- عجز في الموازنة الجارية مقداره ١,٣ مليار دولار (على أساس الالتزام؛ ١١,٧٥% من إجمالي الناتج المحلي). ومن المتوقع أن يصل دعم المانحين للموازنة عام ٢٠١٣ إلى مليار دولار، تاركا فجوة تمويلية تصل إلى ٠,٤ مليار دولار على الأقل، متضمنة متأخرات مدفوعات الأجور لعام ٢٠١٢.
- تشير التوقعات المتحفظة إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية بنسبة ٧%. ويُتوقع ارتفاع إيرادات المقاصة على أساس الالتزام بنسبة ١٠% اتساقاً مع متوسط النمو السنوي في ٢٠١٠-٢٠١٢، وعلى افتراض استمرار الارتفاع المحدود الذي شهدته الفترة الأخيرة في إيرادات المقاصة المُحصَّلة في غزة. وتعتقد السلطات أنه لا توجد أي مبالغ قائمة من دفعات إيرادات المقاصة التي صُرِّفت مقدماً في ٢٠١٢، لكن حكومة إسرائيل تقول إن مبلغ ٥٦٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد لا يزال قائماً اعتباراً من نهاية فبراير/شباط ٢٠١٣. ولم تشر إلى ما إذا كانت تتوقع سداه أو موعد السداد. ويمكن توقع تحقيق إيرادات إضافية إذا أُحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق المعقود مع إسرائيل لتحسين وترشيد عملية تحصيل إيرادات المقاصة للحد من التسرب. ويُتوقع ارتفاع إيرادات الضرائب المحلية بنسبة ٧,٦% من خلال تنفيذ التوصيات التي توضع في ظل المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي لتحسين الإدارة الضريبية، وخاصة تعزيز الامتثال الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي (الإطار ٢). ورُفعت معدلات

ضريبة القيمة المضافة في ٢٠١٢ ويُتوقع أن تظل دون تغيير في ٢٠١٣. ويُتوقع أيضا أن تحصل الخزينة على أرباح موزعة من صندوق الاستثمار الفلسطيني وأن تحقق دخلا من رسوم الاتصالات ورسوم التراخيص الأخرى.

- تتوقع الموازنة ارتفاع النفقات الجارية وصافي الإقراض بنسبة ١%. ولن يزيد ارتفاع فاتورة الأجور عن ٤,١% (مقارنة بمعدل نمو سنوي بلغ ٦,٨% في ٢٠١٢) وذلك على افتراض: (١) بلوغ بدل المعيشة الموحد ٣% على الأجور الأساسية؛ و(٢) ارتفاع الأجور بنسبة ١,٢٥%؛ و(٣) وضع موازنة للترقيات.

- ارتفاع النفقات بخلاف الأجور بنسبة ٦,٣%، وذلك في الأساس نتيجة لارتفاع التحويلات بنسبه ١١%. وأدرج في الموازنة ١,٣ مليار شيقل إسرائيلي جديد للإنفاق الإنمائي، على أساس الفهم السائد بأن هذه المشروعات لن تُنفذ إلا عندما تتوافر لها أموال من المانحين.

- تُدرج الموازنة انخفاضا نسبته ٥٣% في صافي الإقراض^٨. وتهدف التدابير التالية إلى كبح ارتفاع صافي الإقراض المرتبط بالكهرباء في الفترة الأخيرة: (١) تحويل مزيد من الأسر إلى شركات توزيع الكهرباء التجارية؛ و(٢) تدابير تضمن تحصيل البلديات لمدفوعات الكهرباء وتحويلها نيابة عن الأسر التي لا يمكن تحويلها بعد إلى شركات التوزيع التجارية؛ و(٣) تدابير تتخذها شركات التوزيع لزيادة معدلات تحصيل الرسوم.

- تفترض الموازنة أن يكون صافي الاقتراض المصرفي صفرا، ولكنها تسمح بمنح قروض مرحلية. وسُدّدت متأخرات أجور القطاع العام عن ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ في فبراير/شباط ٢٠١٣. ولن تتيح القيود التمويلية سداد متأخرات القطاع الخاص إلا عندما تتوافر أموال إضافية من المانحين، إضافة إلى الأموال اللازمة لتمويل عجز الموازنة الجارية.

١٠- وهناك عدد من مخاطر التطورات السلبية أمام الموازنة. أولا، يمكن أن يكون الدعم الخارجي للموازنة الإنمائية أقل من المفترض وهو ٣٠٠ مليون دولار، وخاصة بالنظر إلى مستويات المعونة التي قُدمت لتمويل المشروعات في ٢٠١١-٢٠١٢. وثانيا، قد تطلب حكومة إسرائيل سداد الدفعات المقدمة من إيرادات المقاصة التي صُرِفَت عام ٢٠١٢ وديون الكهرباء التي تقول إنها لا تزال قائمة. وثالثا، ربما أصبح دعم المانحين للموازنة قاصرا مرة أخرى عن تغطية المبالغ المتوقعة. وقد تتسع الفجوة التمويلية بمقدار ٠,٣ مليار دولار بسبب أول مخاطرتين، الأمر الذي سيرفع مجموع الفجوة التمويلية إلى ٠,٧ مليار دولار. وسوف يؤدي أي

^٨ على افتراض سداد جميع متأخرات شركة الكهرباء الإسرائيلية عن عام ٢٠١٢.

نقص في دعم الموازنة إلى زيادة اتساع هذه الفجوة. كذلك فإن حدوث ارتفاع حاد في أسعار الوقود الدولية سيضيف إلى فجوة المالية العامة في حال لم يتحسن مستوى الانضباط في سداد رسوم الكهرباء.

١١- ووضع خبراء الصندوق عددا من التوصيات لتغطية الفجوة التمويلية في السيناريو الأساسي لعام ٢٠١٣ (الجدول دال).

- وضع مزيد من القيود على فاتورة الأجور، بما في ذلك تجميد الأجور بالقيمة الاسمية وتجميد الترفيات. وهذا الإجراء سيحقق وفرا بمقدار ٢٨٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد مقارنة بمشروع الموازنة.
- وضع حد أقصى ٥% لارتفاع التحويلات، بدلا من نسبة ١١% المدرجة في الموازنة. وسيحقق هذا الأمر وفرا مقداره ٢١٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد مقارنة بمشروع الموازنة. وستسمح هذه الزيادة الموصى بها باستمرار التوسع في تغطية برنامج التحويلات النقدية للأسر الفقيرة والضعيفة.
- ترشيد بدلات مختارة، لا سيما تلك الموجهة إلى أصحاب الدخل المرتفع. ومن شأن هذا الإجراء أن يحقق وفرا قدره ١٠٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد.
- رفع رسوم مختارة - كرسوم التسجيل والنقل والمحاكم - وضريبة المشتريات على السيارات.
- ترشيد عملية التحويل الطبي بوضع معايير واضحة وصارمة على النحو الذي أوصى به البنك الدولي.
- تعبئة مزيد من دعم المانحين للموازنة، بما في ذلك من البلدان العربية.

الجدول دال- التدابير المقترحة لتغطية الفجوة التمويلية في ٢٠١٣

وفورات الموازنة، بملايين الشقيقات الإسرائيلية الجديدة

١٦٠٧	الفجوة التمويلية
٥٩٠	التدابير:
٢٨٠	تجميد الترفيات والأجور
٢١٠	ارتفاع التحويلات بنسبة ٥% بدلا من ١١%
١٠٠	ترشيد البدلات
١٠١٧	فجوة التمويل المتبقية /١

١/ تغطيتها زيادة الدعم من المانحين، أو التدابير على صعيد النفقات أو الإيرادات

١٢- وإضافة إلى ذلك، حث خبراء الصندوق السلطات على وضع خطة للطوارئ من شأنها حمايتها من مخاطر المالية العامة. ويتعين اتخاذ تدابير محددة للطوارئ إذا تحققت مخاطر المالية العامة الموضحة أعلاه. وتشمل الخيارات الممكنة: (١) إجراء مراجعة كاملة للبدلات لتحقيق وفورات بنسبة ١٠% (تجاوز مجموع البدلات ٢ مليار شيقل إسرائيلي جديد في ٢٠١٢)؛ و(٢) تطبيق عملية تجميد التعيينات الصافية على الضفة الغربية مع استمرار وقف التعيينات في غزة حيث يساعد التناقص الطبيعي على تقليل عدد العاملين في السلطة الفلسطينية؛ و(٣) تحديد المشروعات الإنمائية الحالية التي لم يشملها التمويل من مانحين واستكشاف الخيارات لضمان توفير التمويل من مانحين آخرين أو إعادة النظر في المشروعات؛ و(٤) مراجعة الإنفاق على المشروعات الإنمائية لتحديد الإنفاق الذي ينبغي تصنيفه ضمن النفقات الجارية وجعل هذه النفقات ضمن الحدود القصوى الملائمة للموازنة.

الإطار ٢ - تدابير لزيادة إيرادات الموازنة

أولاً- زيادة إيرادات المقاصة

تحرص السلطة الفلسطينية على زيادة مبلغ إيرادات المقاصة وإمكانية التنبؤ بها. وتمثل إيرادات المقاصة حوالي ثلثي إيرادات السلطة الفلسطينية والتي تحصلها إسرائيل في صورة ضرائب غير مباشرة على السلع المستوردة. وتتفق السلطة الفلسطينية وإسرائيل على هذه الإيرادات في جلسات مقاصة شهرية ثم تحولها إسرائيل بعد خصم رسوم السلع والخدمات التي تحصلها من السلطة الفلسطينية. ونظراً لأن هذه التحويلات هي المصدر الرئيسي لإيرادات السلطة الفلسطينية، فإن أي استراتيجية فعالة لوضع موارد السلطة الفلسطينية على مسار قابل للاستمرار، ينبغي أن تتضمن مجموعة من التدابير للحد من تسرب إيرادات المقاصة، وضمان تحويل الإيرادات في الوقت المناسب، وزيادة الشفافية وتحسين إمكانية توقع الاستقطاعات. ويؤكد هذا الأمر أهمية تنفيذ التفاهم الذي تم إبرامه في يوليو/تموز ٢٠١٢ بين وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز ورئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض، والذي تضمن: (١) تبادل البيانات لتحسين إمكانية تقييم وتتبع حجم التسربات الضريبية ومصادرها؛ و(٢) تعزيز الرقابة والتتبع من كلا الجانبين للسلع المتجهة إلى الضفة الغربية وغزة لتحسين مستوى امتثال المكلفين لمتطلبات نظام إصدار الفواتير الموحدة؛ و(٣) إنشاء مستودعات جمركية لواردات الضفة الغربية وغزة التي تدخل عبر الموانئ الإسرائيلية؛ و(٤) مراجعة الممارسات الحالية المتعلقة باقتسام الإيرادات لضمان توافرها مع بروتوكول باريس، بما في ذلك التساوي في اقتسام رسوم الخروج التي تفرضها إسرائيل على المسافرين الفلسطينيين لعبور جسر اللنبي.

ثانياً- زيادة إيرادات الضرائب المحلية

تحرص السلطة الفلسطينية كذلك على زيادة الإيرادات المحلية بتوسيع الوعاء الضريبي المحلي وتحسين إدارة تحصيل الإيرادات. وفي ٢٠١٢، رفعت السلطة الفلسطينية معدل الضريبة على أعلى فئة دخل من ١٥% إلى ٢٠% وعملت على إصلاح عمليات تقدير الضريبة، وزيادة قوة عمليات التدقيق وتواترها، وتحسين إنفاذ العقوبات. وانفقت السلطة مع حوالي اثني عشر شركة على الوقف الطوعي لإعفاءات ضريبة الدخل لمدة عامين. وساعدت هذه التدابير على زيادة إيرادات ضريبة الدخل إلى ما يعادل ١,٧% من إجمالي الناتج المحلي مقابل ١,٤% في ٢٠١١. ورفُع معدل ضريبة القيمة المضافة من ١٤,٥% إلى ١٥% في أول أكتوبر/تشرين الأول اتساقاً مع تغيير معدل ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل. ولكن التغيير جاء متأخراً للغاية إلى حد لم يحدث معه أي تأثير إيجابي على تحصيل ضريبة القيمة المضافة عن عام ٢٠١٢.

وفي ٢٠١٢، وضعت السلطة الفلسطينية أيضاً الأسس لإجراء إصلاحات أكثر شمولاً لإدارة الإيرادات، والتي انتهت في فبراير/شباط ٢٠١٣ باعتماد "خطة عمل تطوير الإيرادات". وسوف تُطبَّق الخطة تحت إشراف إدارة الإيرادات حديثة التأسيس، وبمساعدة فنية من إدارة التنمية الدولية (DFID) والهيئة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وصندوق النقد الدولي. وتهدف هذه الخطة الطموحة إلى توسيع الوعاء الضريبي وتحسين مستوى الامتثال بتأسيس إدارة متكاملة تماماً لإيرادات ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والجمارك، والضرائب المباشرة وغير المباشرة الأخرى. ووضعت خطة العمل لتطوير الإيرادات تسع أولويات: (١) تدريب الموظفين، و(٢) تحديث القوانين واللوائح، و(٣) اعتماد نظام حاسوبي جديد للمكلفين الضريبيين، و(٤) تنفيذ برنامج لتوعية المكلفين، و(٥) اعتماد إدارة موحدة للإيرادات ووضع تنظيم وظيفي ملائم، و(٦) إصلاح دائرة كبار المكلفين، و(٧) إنشاء إدارات لتعريف المكلفين وتسجيلهم، و(٨) تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين، و(٩) بدء برنامج تقصي خاص بالمكلفين.

وينبغي أن يكون إصلاح دائرة كبار المكلفين في طليعة الأولويات. وبرغم ضعف امتثال المكلفين الضريبيين، تُحصَل دائرة كبار المكلفين حوالي ثلثي إيرادات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية. وتم تعيين مدير جديد لدائرة كبار المكلفين. ويجري العمل حالياً على وضع تدابير أخرى من المتوقع أن تحسن تحصيل الإيرادات، ومنها تعيين مزيد من الموظفين، وتحسين إنفاذ تدابير معاقبة المكلفين غير الملتمزين بتقديم الإقرارات الضريبية، واستخدام نماذج ضريبية مُحسَّنة. واتسع نطاق تغطية دائرة كبار المكلفين ليشمل المكلفين الذين يحققون إيرادات سنوية أعلى من ١٠ مليون شيقل إسرائيلي جديد، فارتفع بالتالي عدد المكلفين الضريبيين ضمن اختصاص دائرة كبار المكلفين بنسبة ٤٠%.

رابعا- الآفاق متوسطة الأجل والإصلاحات الهيكلية

١٣- ازداد تدهور توقعات السيناريو الاقتصادي الكلي الأساسي منذ آخر تقرير أعدته الخبراء في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. وتشير التوقعات إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة سيبلغ ٥% في ٢٠١٣، ويبلغ في المتوسط ٤% في السنة خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦، وهي نسبة أقل بكثير من معدلات النمو في الفترة الأخيرة، حيث يمضي النمو في كل من الضفة الغربية وغزة في اتجاه تنازلي.^٩ ولأغراض التوضيح، تفترض هذه التوقعات أن يظل الطريق مسدودا أمام عملية السلام وأن تتراجع المعونة المقدمة من المانحين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وعدم إحراز تقدم نحو الإزالة المرحلية للقيود على الحركة والعبور.^{١٠} ولا يزال استمرار القيود التي تفرضها إسرائيل على التصدير من غزة وعلى استيراد المدخلات اللازمة للمشروعات الاستثمارية الخاصة يتسبب في إضعاف توقعات النمو على المدى المتوسط فيها. ومن المتوقع أن يكون التضخم حميدا، وأعلى بهامش بسيط من التضخم في إسرائيل.^{١١} ونظرا للتراجع الملحوظ في معدلات النمو في الضفة الغربية وغزة، يُتوقع تحقيق تقدم طفيف في تخفيض معدل البطالة من مستوياتها العالية. وبالفعل، فإن معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المتوقعة أقل بكثير مما يلزم لاستيعاب الداخلين إلى سوق العمل، ناهيك عن تحقيق خفض ملموس في البطالة (الإطار ٣).

١٤- ومن المتوقع أن يظل مركز المالية العامة تحت ضغط حاد. وتشير التوقعات إلى أن القيود على التمويل ستؤدي إلى ضغط النفقات على المدى المتوسط، لكل من فاتورة الأجور والنفقات بخلاف الأجور (٦٠% منها تحويلات اجتماعية).^{١٢} وسترتفع نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي بدرجة طفيفة وحسب، الأمر الذي

^٩ برغم أن بلوغ متوسط النمو ٤% (٢٠١٦-٢٠١٣) قد يبدو مرتفعا نسبيا مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة، خلصت دراسة أجراها خبراء الصندوق إلى وجود فجوة كبيرة بين إمكانات الاقتصاد ومعدلات النمو الفعلية. فلو كانت الضفة الغربية وغزة قد تمكنت منذ عام ١٩٩٤ من انتهاج مسار لنمو الناتج مماثلا لما كان عليه في الفترة من ١٩٦٨-١٩٨٧ (حينما كانت الحدود مع إسرائيل مفتوحة بقدر أكبر)، لكان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد أصبح أعلى من مستواه بنسبة ٨٨% (راجع تقرير خبراء الصندوق لاجتماع لجنة الاتصال المخصصة، سبتمبر/أيلول ٢٠١١، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/wbg).

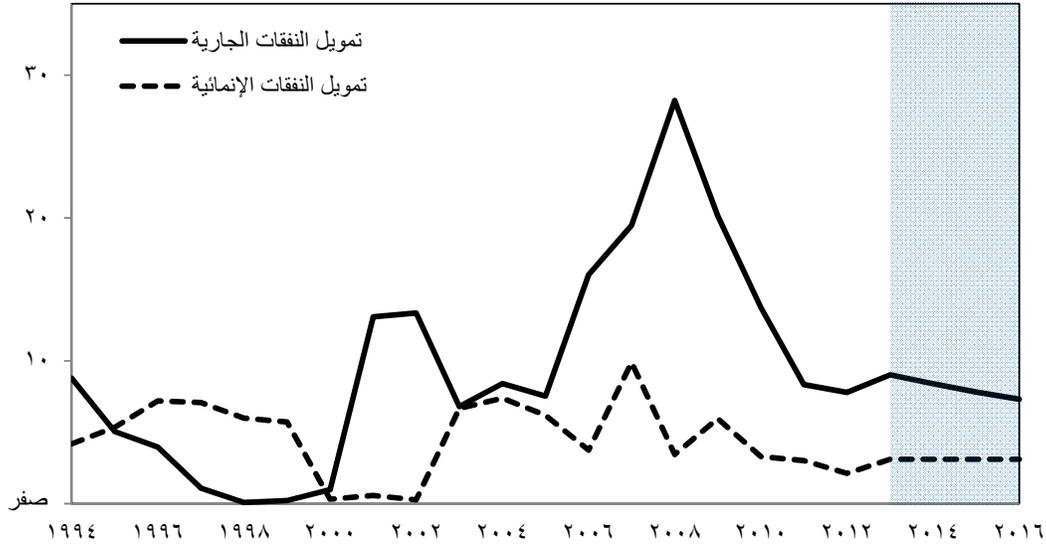
^{١٠} لا توجد مؤشرات في الوقت الحاضر على إزالة هذه القيود تدريجيا. وتشير حكومة إسرائيل إلى المخاوف الأمنية التي تحد من قدرتها على تخفيف أو رفع القيود في الضفة الغربية وغزة.

^{١١} وزن المواد الغذائية في مؤشر أسعار المستهلكين للضفة الغربية وغزة أعلى منه في المؤشر الإسرائيلي، ومع سرعة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السنوات الأخيرة، ظل التضخم في الضفة الغربية وغزة أعلى بهامش ثابت من معدل التضخم في إسرائيل.

^{١٢} يُفترض عدم لجوء السلطة الفلسطينية إلى الاقتراض من البنوك على المدى المتوسط لأن هذا المصدر التمويلي بلغ بالفعل الحدود القصوى المسموح بها للبنوك.

يرجع في الغالب إلى اتخاذ تدابير إدارية. ونتيجة لذلك، سيتراجع عجز المالية العامة بالتدريج، وبينما سيساعد هذا التقلص على تحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة بمرور الوقت، فسوف يفرض عبئا آخر على الاقتصاد، ما لم يكن القطاع الخاص قادرا على استيعاب التباطؤ الاقتصادي على أقل تقدير.

الشكل البياني ٣ - تكوين معونة المانحين
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: وزارة المالية.

١٥ - تمويل المخاطر التي تكتنف هذه الآفاق المعتمة بالفعل كثيرا نحو التطورات السلبية (الجدول هاء). وإذا تحققت المخاطر التي تهدد المالية العامة في موازنة عام ٢٠١٣ على النحو الوارد وصفه في الفقرة ١٠ وأدت إلى حدوث فجوة تمويلية تبلغ ٠,٩ مليار دولار (على افتراض أن النقص في دعم الموازنة سيبلغ ٢٠٠ مليون دولار)، فسيتعين أن يكون تصحيح أوضاع المالية العامة لسد هذه الفجوة أعلى بنسبة ٥% من إجمالي الناتج المحلي مما كان مفترضا في مشروع الموازنة. وسيؤدي ذلك حتما إلى تراكم متأخرات الأجور، ثم مزيد من فقدان الثقة، والاضطرابات العامة، والإضرابات، الأمر الذي سيؤثر سلبا بدوره على تقديم الخدمات الحكومية الضرورية. وفي ظل هذا السيناريو، سيتأثر كل من السيولة في القطاع المصرفي ومدى توافر الائتمان للقطاع الخاص بتدهور الموارد العامة، نتيجة لانكشاف الجهاز المصرفي أمام السلطة الفلسطينية وموظفيها. وبالنسبة للفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦، إذا افترضنا حدوث تراجع كبير في الدعم المقدم من المانحين وبطء وتيرة إجراء الإصلاحات الهيكلية مقارنة بالسيناريو الأساسي، فسوف ترتفع البطالة إلى ٢٧% بحلول عام ٢٠١٦. وبالنظر إلى اتساع هوامش عدم اليقين، فهبوط النشاط الاقتصادي في ظل هذا السيناريو يمكن أن يكون أعمق وأطول أمدا.

الجدول هاء - مقارنة بين السيناريو الأساسي وسيناريو التطورات السلبية، ٢٠١٢-٢٠١٦

سيناريو التطورات السلبية				السيناريو الأساسي				تقديرات	
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٢,٧	٣,١	٣,٧	٠,٦-	٣,١	٣,٦	٤,٤	٥,٠	٦,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)
(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
٨,٦	١٠,٦	١٢,٧	١٥,٣	١٤,٨	١٥,٨	١٦,١	١٦,٧	١٦,٨	إجمالي تكوين رأس المال: منه
١,٤	١,٤	١,٤	١,٥	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٢,٤	عام
الموارد العامة /١									
١٩,٤	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٣	٢١,٧	٢١,٥	٢١,١	٢١,٠	٢٠,٨	الإيرادات
٣١,٨	٣٢,٩	٣٤,٤	٣٧,٠	٢٩,١	٢٩,٩	٣١,٠	٣٢,٨	٣٥,٥	النفقات الجارية وصافي الإقراض
٦,١	٦,٨	٧,٧	٩,٨	٠,٧-	٠,٨-	١,٥-	٠,٧-	٤,٩	تراكم المتأخرات
١٢,٤-	١٣,٦-	١٥,٠-	١٧,٧-	٧,٤-	٨,٥-	٩,٩-	١١,٨-	١٤,٦-	رصيد الموازنة الجارية (على أساس الالتزام، قبل الدعم الخارجي)
٦,٣-	٦,٨-	٧,٣-	٧,٩-	٨,١-	٩,٣-	١١,٤-	١٢,٥-	٨,٠-	رصيد الموازنة الجارية، على أساس نقدي (قبل الدعم الخارجي)
١,٤	١,٤	١,٤	١,٥	٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٢,٤	النفقات الإنمائية
١٧٤	١٦٥	١٥٨	١٥٠	٤٢٥	٣٩٨	٣٧٠	٣٤٥	٢٤٣	(بملايين الدولارات الأمريكية)
١٣,٨-	١٥,٠-	١٦,٥-	١٩,١-	١٠,٥-	١١,٦-	١٣,٠-	١٤,٩-	١٧,١-	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)
٧,٧	٨,٢	٨,٨	٩,٣	١٠,٤	١٠,٩	١١,٥	١١,٧	٩,٤	مجموع الدعم الخارجي، بما فيه دعم النفقات الإنمائية
٩٧٤	٩٦٥	٩٥٨	٩٥٠	١,٤٢٥	١,٣٩٨	١,٣٧٠	١,٣٠٠	٩٣٠	(بملايين الدولارات الأمريكية)
٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٧٧٤	الدعم الخارجي للنفقات الجارية (بملايين الدولارات الأمريكية)
القطاع الخارجي									
١٥,٧-	١٨,٤-	٢٢,٢-	٢٥,٩-	٢٢,٤-	٢٤,٥-	٢٧,٤-	٢٩,٧-	٣٣,٣-	رصيد الحساب الجاري (مُسْتَعْدَا منه التحويلات الرسمية)
٨,٠-	١٠,٢-	١٣,٥-	١٦,٦-	١١,٩-	١٣,٦-	١٥,٩-	١٨,٠-	٢٣,٩-	رصيد الحساب الجاري (متضمنا التحويلات الرسمية)
١٨,٩	١٨,٥	١٧,٩	١٧,٤	١٧,٥	١٧,١	١٦,٥	١٥,٩	١٥,٨	الصادرات من السلع والخدمات غير عوامل الإنتاج
٤٩,٥	٥٢,٥	٥٦,٧	٥٩,٢	٥٠,٣	٥٢,٦	٥٥,٦	٥٧,١	٦١,٠	الواردات من السلع والخدمات غير عوامل الإنتاج
بنود للتذكرة:									
٢,٦٢٢	٢,٥٢٣	٢,٤٠٥	٢,٣٠٦	٢,٨٣٩	٢,٧٣٤	٢,٦١٦	٢,٥١٠	٢,٣١٦	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولارات الأمريكية)
٢٧	٢٦	٢٥	٢٤	٢١	٢١	٢١	٢٢	٢٣	معدل البطالة (المتوسط % من القوى العاملة)

المصادر: السلطة الفلسطينية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ على أساس الالتزام.

٢/ نهاية الفترة؛ بالدولار الأمريكي.

١٦- وكان التقدم في السنوات الأخيرة بطيئاً رغم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المهمة في ظل "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية" (٢٠٠٨-٢٠١٠)، وقامت السلطة الفلسطينية في ظل خطة الإصلاح والتنمية بتوجيه المساعدات الاجتماعية على نحو أفضل مما سمح باتساع نطاق التغطية برغم محدودية وسائل الموازنة. وخفضت كذلك دعم الكهرباء من ١١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٧ إلى ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١ مع حماية الأسر منخفضة الدخل من خلال هيكل للتعريفات موجه للمستحقين.^{١٣} ومع هذا، شهدت الفترة الأخيرة تقدماً بطيئاً في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي توجد حاجة ماسة إليها. ولم يتحقق تقدم ملموس في كل من إصلاح الخدمة المدنية وإصلاح نظام معاشات التقاعد لتخفيض عجز الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية إلى مستوى قابل للاستمرار، وتراجعت بالتالي مشاركة المانحين في المجالين. وتمثل أحد الإنجازات الرئيسية في صدور قانون المشتريات الجديد الذي أصبح سارياً في ٢٠١٢. واعتمد مجلس الوزراء عدة قوانين ستعزز البيئة المنظمة للقطاع الخاص ولكنها تنتظر موافقة رئيس السلطة منذ عام ٢٠١١.

^{١٣} للاطلاع على مناقشة مفصلة حول الإصلاحات الهيكلية، راجع الإطار ٣ في تقرير صندوق النقد الدولي إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في نيويورك، ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

الإطار ٣- الرابطة بين النمو والبطالة

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ ونمو فرص العمل في القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة لا يكفي لاستيعاب

الزيادة السريعة في حجم القوى العاملة. وارتفع عدد سكان الضفة الغربية العاملين في إسرائيل والمستوطنات بدرجة طفيفة في السنوات الأخيرة، ولكنه غير كافٍ لتعويض فقدان حوالي ٦٠ ألف عامل من سكان غزة لعملمهم في إسرائيل بعد إغلاقها في ٢٠٠٠-٢٠٠١. وساعد ارتفاع المتوسط السنوي لنمو توظيف العمالة في القطاع العام بنسبة ٥% (السلطة الفلسطينية والحكومات المحلية) منذ عام ١٩٩٧ على استيعاب القوى العاملة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل، ولكن توفير فرص عمل في القطاع الخاص لم يكن كافياً لمنع ارتفاع البطالة من ١٢% في ١٩٩٩ إلى ٢٣% في ٢٠١٢.

تكوين نمو القوى العاملة، ١٩٩٧ - ٢٠١٢	
٢٠٠٨-٢٠١٢	١٩٩٧-٢٠٠٧
٤,٦	٤,٣
١,٢	٠,٨
٠,٤	٠,١-
٣,٠	٣,٦
٠,٨	٠,٩
٢,٢	٢,٧

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ولاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، يتعين تحقيق نمو بمعدل ٤,٥% بينما يتعين تحقيق معدلات نمو أعلى بكثير لتخفيض البطالة بصورة ملموسة^١. وتشير التقديرات إلى دخول ١٦٠ ألف شاب فلسطيني إلى سوق العمل في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦.

سيناريوهات النمو الحقيقي في الأجر وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٣ - ٢٠٢٠			
النمو الحقيقي في الأجر	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	معدل البطالة في ٢٠٢٠
١	٦	٧	منخفض (صفر %)
٣	٧	٧	متوسط (١,٥%)
٤	٩	٧	مرتفع (٣%)

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تفترض السيناريوهات عدم حدوث تغير في توظيف العمالة عن مستويات ٢٠١٢ (في إسرائيل والمستوطنات، والقطاع العام)، ومشاركة القوى العاملة ونمو السكان.

بنحو ٢% سيؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة إلى حوالي ٢٧% في الأجل المتوسط.

والسماح بنمو الأجر الحقيقية بدرجة معقولة سيقتضي تحقيق معدلات أعلى للنمو الحقيقي من أجل استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وتخفيض البطالة. ونجري عملية محاكاة للمستوى اللازم من إجمالي الناتج المحلي ونمو الإنتاجية اعتماداً على ثلاثة سيناريوهات لمعدلات مفترضة لنمو الأجر الحقيقي: منخفض (الأجر الحقيقي الثابت)، متوسط (نمو بنسبة ١,٥%)، ومرتفع (نمو بنسبة ٣%).^٢ وتبين النتائج أنه من أجل تخفيض البطالة إلى ٧% في عام ٢٠٢٠ مع ثبات الأجر الحقيقية، يتعين أن يحقق الاقتصاد نمواً بنسبة ٦% مع نمو الإنتاجية بنسبة ١%. وهناك سيناريو أكثر واقعية ينطوي على نمو الأجر الحقيقية ويقتضي تحقيق معدلات أعلى في نمو الإنتاجية وإجمالي الناتج المحلي. وفي ظل ارتفاع الأجر بنسبة ١,٥% في السنة، فتحقيق هدف تخفيض البطالة إلى ٧% بحلول عام ٢٠٢٠ سوف يقتضي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٧% في السنة، ونمو الإنتاجية بنسبة ٣% في السنة. وقل بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة ٤,٨% في السنة منذ عام ١٩٩٤.

^١ تستند عمليات المحاكاة إلى مرونة تقديرية لسنة قادمة في توظيف العمالة تبلغ ٠,٩٨، فيما يتعلق بالناتج. وتجمع المرونة بين المرونة المتزامنة لتوظيف العمالة فيما يتعلق بالناتج واستمرارية العمل. وتفترض نماذج المحاكاة عدم حدوث أي تغيرات هيكلية في الاقتصاد، مثل التدهور الحاد في مركز المالية العامة، أو تغير كبير في نظام الحركة والعبور، أو تدهور الوضع الأمني.

^٢ تُجرى عمليات المحاكاة باستخدام دالة إنتاج كوب-دو غلاس (لوغاريتمية-خطية) $Y = A_t K_t^\alpha L_t^{1-\alpha}$ حيث Y هي الناتج الحقيقي، و K رصيد رأس المال، و L العمل و A التكنولوجيا و $\alpha = ٠,٣٥$.

خامسا - تقييم خبراء الصندوق

١٧- منذ تقديم آخر تقارير خبراء الصندوق إلى لجنة الاتصال الخاصة في سبتمبر/أيلول، تدهور اقتصاد الضفة الغربية وغزة بصورة ملموسة بينما تمضي الموارد العامة في مسار غير قابل للاستمرار. وضعف النمو الاقتصادي، وارتفع معدل البطالة، وتدهور مركز المالية العامة إلى حد أثر على وظائف الحكومة الأساسية، بينما يؤدي استمرار ترشيد السيولة النقدية إلى تقلص مؤسسات الإدارة المالية العامة. ويؤدي ارتفاع عجز المالية العامة إلى مستوى لا يمكن الاستمرار في تحمله مقترنا بنقص المعونة إلى تراكم قدر كبير من المتأخرات وتزايد الإقراض من البنوك في سياق تباطؤ النشاط الاقتصادي. والأمر المثير للقلق، في ظل انخفاض معونة المانحين، هو القصور المتزايد في قدرة الحكومة على تمويل العجز الكبير. ومن ثم، فتراكم المتأخرات، وكثير منها لموردين من القطاع الخاص، يجعلهم يعزفون بشكل متزايد عن توريد سلع أو تقديم خدمات للسلطة الفلسطينية ويسبب في الوقت نفسه تشوهات في القطاع الخاص. وينذر تراكم المتأخرات في صورة تأخير مدفوعات الأجور أو سدادها جزئيا بمخاطر حدوث اضطرابات اجتماعية وإضرابات، بينما تزايد اللجوء إلى البنوك سيزيد من مواطن ضعف القطاع المصرفي.

١٨- ومن الضروري أن تتخذ كل من السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل والمجتمع الدولي الخطوات المشتركة اللازمة. واتخاذ منهج منسق أمر مثالي، ولكن ينبغي ألا يتخذ أي من الأطراف الثلاثة تراخي الطرفين الآخرين ذريعة لعدم القيام بدوره. ويتعين أن تعتمد السلطة الفلسطينية الانضباط المالي وأن تعيد تفعيل برنامج الإصلاح الهيكلي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تمنع السلطة الفلسطينية تراكم مزيد من المتأخرات التي تسبب أضرارا، وتتجنب الضغط على البنوك لزيادة انكشافها الكبير بالفعل أمام السلطة الفلسطينية، وتوقف تآكل المؤسسات التي تركز عليها المالية العامة، وتضمن التحويلات إلى الأسر الفقيرة والضعيفة والنفقات الحكومية الرئيسية الأخرى التي ستعرض بلا شك للضغط إذا لم تتسق مستويات الإنفاق مع المعونة المتوقعة من المانحين. وبينما تصحيح أوضاع المالية العامة مسألة ضرورية، فإن تشديد أوضاع القطاع العام على نحو مفرط في الحدة في الوقت الذي فيه القطاع الخاص ضعيفا ستكون له عواقب سلبية على النمو. ومن ثم، فمن الضروري أن يتيح المانحون للسلطة الفلسطينية فرصة لالتقاط الأنفاس وتصحيح أوضاع المالية العامة على نحو منظم وقابل للاستمرار من خلال زيادة المعونة، ومن الضروري، بشكل أعم، أن يقدم المجتمع الدولي إطارا للتعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويتعين على حكومة إسرائيل من جانبها أن تضمن تحويل إيرادات المقاصة في حينها. ويمكنها أيضا المساعدة بالعمل مع السلطة الفلسطينية لتحسين تحصيلها للإيرادات اتساقا مع التقاهم الذي تم التوصل إليها بين رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض ووزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتز في منتصف عام ٢٠١٢. وسيكون من الضروري كذلك رفع القيود الإسرائيلية على الحركة والعبور للسماح بتزايد تأثير القطاع الخاص على اقتصاد الضفة الغربية وغزة ومن ثم الحد من الاعتماد على المعونة.

١٩- لا تزال الآفاق الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة آخذة في التدهور، والمخاطر آخذة في التصاعد. وبينما أجواء عدم اليقين الاقتصادي والسياسي في المنطقة من العوامل المساهمة في ذلك، لا يزال كثير من العقبات الأساسية قائما أمام تحقيق النمو بقوة وتخفيض البطالة: كعدم تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية وغزة على نطاق واسع، ونقص المعونة (انعكاسا بصور جزئية للصعوبات التي تواجه المالية العامة في البلدان المانحة)، وتحفظ القطاع الخاص إزاء الاستثمار، نظرا لأجواء عدم اليقين السائدة. وتميل المخاطر التي تكتنف هذه الآفاق المعتمدة بالفعل كثيرا نحو التطورات السلبية.

٢٠- ويتسم موقف المالية العامة في الضفة الغربية وغزة بالتزعزع بصورة واضحة ويقتضي اتخاذ تدابير بالإضافة إلى تلك الواردة في مشروع الموازنة. فقد أمكن في عام ٢٠١٢ تغطية فجوات التمويل الكبيرة من خلال تراكم المتأخرات واللجوء إلى التمويل من البنوك. وفيما يخص المالية العامة بالنسبة لعام ٢٠١٣، تنطوي توقعات الخبراء على أن مشروع الموازنة في صيغته الحالية يتضمن فجوة تمويلية تبلغ ٠,٤ مليار دولار، بعد أخذها في الحسبان توقع بلوغ دعم المانحين للموازنة مليار دولار وسداد متأخرات أجور عام ٢٠١٢. ونظرا لعدم اليقين بشأن زيادة الدعم من المانحين، ومن أجل تجنب تراكم مزيد من المتأخرات واشتداد الضغط على البنوك لزيادة انكشافها الكبير بالفعل أمام السلطة الفلسطينية، يوصي خبراء الصندوق بتطبيق السلطات لتدابير إضافية على مستوى المالية العامة لتغطية الفجوة. ويمكن أن تتضمن هذه التدابير: فرض أقصى حد من القيود على فاتورة الأجور من خلال تجميد الأجور والترقيات، ووضع حد أقصى ٥% لزيادة التحويلات، وترشيد البدلات، واتساق الرسوم الحكومية مع التكاليف الفعلية لتقديم الخدمات. وسوف يتعين تغطية أي فجوات متبقية بمزيد من دعم المانحين أو اتخاذ تدابير إضافية على صعيد النفقات أو الإيرادات. وبالفعل، فإن اقتران هذه التدابير بزيادة المعونة من المانحين لتقليل الآثار السلبية على النمو إلى أدنى حد يكتسب أهمية بالغة. وللوقاية من المخاطر أمام المالية العامة والتي يمكن أن تدفع فجوة التمويل إلى ٠,٧ مليار دولار، ينبغي أن تضع السلطات إضافة إلى ذلك خطة للطوارئ يمكن أن تستهدف زيادة ترشيد البدلات، وتشديد القيود على التوظيف في الضفة الغربية، ووضع تدابير للسعي من أجل الحصول على دعم من المانحين أو إنهاء المشروعات البيت لا يتوافر لها تمويل إذا لزم الأمر، وجعل النفقات الجارية التي تمثل جزءا من موازنات المشروعات ضمن الحدود القصوى الملائمة للموازنة.

٢١- وإلى جانب تدابير المالية العامة الإضافية التي توجد حاجة ماسة إليها، من الضروري أن تتسع الجهود لتحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة وتقوية المؤسسات التي ترتكز عليها المالية العامة:

- والأمر المثير للقلق هو أن بعض التقدم الذي تحقق في السابق في مجال الإدارة المالية العامة يواجه مخاطر من النقل بسبب أزمة السيولة، وهو ما يرجع بدوره إلى عدم اليقين بشأن تلقي الإيرادات، بما في ذلك إيرادات المقاصة وصرف المعونة. ويتعين أن تبذل السلطة الفلسطينية قصارى جهدها لاحتواء هذه المخاطر وإدارتها.

- إنشاء دائرة كبار المكلفين ووحدة المالية العامة الكلية أمر جدير بالترحيب، ولكن يتعين حل القضايا الخاصة بالموارد البشرية دونما مزيد من التأخير. وسوف يتعين أن تظهر دائرة كبار المكلفين قدراتها بتوخي القوة في إنفاذ القواعد وفرض رسوم على التأخر في تقديم الإقرارات الضريبية أو عدم تقديمها. وفيما يتعلق بوحدة المالية العامة الكلية، ينبغي التقدم نحو تنقيح نماذج التنبؤ المالي والافتراضات اللازمة لصياغة إطار للمالية العامة متنسق وموثوق في الأجل المتوسط.

٢٢- وازدادت المخاطر على الاستقرار المالي برغم ما يتمتع به الجهاز المصرفي من مستوى عال من رأس المال والسيولة، وانخفاض القروض المتعثرة. وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى صلابة البنوك في الضفة الغربية وغزة. ومع هذا، فتزايد انكشافها أمام الحكومة بينما مركز المالية العامة آخذ في الضعف، إلى جانب ارتفاع الائتمان المقدم لموظفي الحكومة (وذلك جزئياً لتعويضهم عن عدم دفع الأجور)، يفرض مخاطر من المحتمل أن تنتشر من خلال النظام. وتفاقم البيئة الاقتصادية الكلية في المنطقة يفرض المزيد من المخاطر.

٢٣- وإضافة إلى التحديات الآنية في التعامل مع أزمة السيولة، يتعين أن يتخذ الأطراف الثلاثة إجراءات لضمان ارتفاع النمو على نحو قابل للاستمرار. فتحقق النمو في الفترة الأخيرة في الضفة الغربية وغزة يدفعه القطاع العام وتموله المساعدة الخارجية. وفي ظل توقع تراجع المعونة، فإن نموذج النمو المذكور غير قابل للاستمرار، مثلما تشير أيضاً توقعات الخبراء للأجل المتوسط. ومن أجل إتاحة قيام القطاع الخاص بدور أكبر، سيكون من الضروري تقليص القيود التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية وغزة ثم إلغائها في نهاية المطاف، وهي تمثل عائقاً رئيسياً أمام النمو والاستثمار. ويتعين تطوير البيئة القانونية والتنظيمية لكي تجذب الاستثمار الأجنبي. وفي هذا الصدد، يمثل قانون المشتريات الجديد خطوة جديرة بالترحيب. ويتعين أن يحقق القطاع العام كفاءة أكبر في تقديم خدماته. ويقضي هذا الأمر وضع نظام متنسق لإدارة السلطة الفلسطينية للقوى العاملة لديها، مستندة إلى إصلاح شامل للخدمة المدنية، والذي يمكن أن يحقق وفورات كبيرة في المالية العامة بمرور الوقت. وأخيراً، فإن نظام معاشات التقاعد في السلطة الفلسطينية في أمس الحاجة إلى الإصلاح، والذي ينبغي أن يتضمن، بدءاً من هذا العام، ربط المعاشات التقاعدية بتضخم مؤشر أسعار المستهلكين، ورفع سن التقاعد، وإلغاء المبالغ المقطوعة المدفوعة عند التقاعد.

الجدول ١ - الضفة الغربية و غزة: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٦

(تعداد السكان ٤,٢ مليون نسمة؛ تقديرات ٢٠١١)

(حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٢٣٤٥ دولار؛ ٢٠١١)

(معدل الفقر: ١٨% في الضفة الغربية و ٣٩٥ في قطاع غزة؛ تقديرات ٢٠١١)

توقعات		تقديرات				
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
(التغير السنوي %)						
٣,١	٣,٦	٤,٤	٥,٠	٦,٠	١٢,٢	٩,٣
٣,٠	٣,٥	٤,٢	٤,٦	٥,٠	١٠,٤	٨,٤
٣,٤	٣,٨	٤,٩	٦,٠	٩,٠	١٧,٦	١١,٩
٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	١,٧	٢,٧	٢,٨
٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٣,٧
(الناتج والأسعار)						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (أسعار السوق في ٢٠٠٤)						
الضفة الغربية						
غزة						
معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)						
معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين متوسط الفترة)						
(الاستثمار والادخار)						
إجمالي تكوين رأس المال ومنه:						
عام						
خاص						
إجمالي المدخرات الوطنية منها:						
عام						
خاص						
ميزان الادخار والاستثمار						
(من إجمالي الناتج المحلي)						
١٤,٨	١٥,٨	١٦,١	١٦,٧	١٦,٨	١٧,٣	١٨,٥
٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٢,٤	١,٧	٢,٧
١١,٧	١٢,٧	١٣,٠	١٣,٦	١٤,٣	١٥,٥	١٥,٨
٢,٩	٢,٢	٠,٢	١,٢-	٧,٢-	٦,٤-	٧,٩
٢,٣	١,٧	٠,١	٠,٧-	٠,٩	١,٧	٣,٣
٠,٦	٠,٥	٠,١	٠,٥-	٨,٠-	٨,٠-	٤,٦
١١,٩-	١٣,٦-	١٥,٩-	١٨,٠-	٢٣,٩-	٢٣,٦-	١٠,٦-
(من إجمالي الناتج المحلي)						
الموارد العامة /١						
الإيرادات						
النفقات الجارية وصافي الإقراض						
نفقات الأجور						
نفقات غير الأجور						
صافي الإقراض						
الرصيد الجاري (الالتزام، قبل الدعم الخارجي)						
الرصيد الجاري، على أساس نقدي (قبل الدعم الخارجي)						
النفقات الإنمائية						
(بملايين الدولارات الأمريكية)						
الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)						
مجموع الدعم الخارجي، متضمنا دعم النفقات الإنمائية						
(بملايين الدولارات الأمريكية)						
الدعم الخارجي للنفقات الجارية (بملايين الدولارات الأمريكية)						
الحجوة التمويلية (بملايين الدولارات الأمريكية)						
(التغير السنوي %)						
١١,٣	١١,٨	١٢,٦	١٣,٢	١٤,٢	٢٣,٨	٣١,١
٦,٢	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٦,٩	٤,١	٩,٩
(من إجمالي الناتج المحلي)						
القطاع الخارجي						
رصيد الحساب الجاري (مستبعدا منه التحويلات الرسمية)						
رصيد الحساب الجاري (متضمنا التحويلات الرسمية)						

١٧,٥	١٧,١	١٦,٥	١٥,٩	١٥,٨	١٥,٤	١٣,٨	صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٥٠,٣	٥٢,٦	٥٥,٦	٥٧,١	٦١,٠	٥٩,١	٥٥,٥	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج
٦,٣	٦,٤	٦,٥	٦,٧	٦,٩	٧,٣	٧,٢	صافي الدخل من عوامل الإنتاج
١٤,٥	١٥,٥	١٦,٧	١٦,٥	١٤,٣	١٢,٧	٢٣,٩	صافي التحويلات الجارية
٤,١	٤,٦	٥,٢	٤,٧	٤,٩	٢,٧	٨,٦	التحويلات الخاصة
١٠,٤	١٠,٩	١١,٥	١١,٧	٩,٤	١٠,١	١٥,٣	التحويلات الرسمية

بنود للتذكرة:

١٣,٦٧٦	١٢,٨٠١	١١,٩٠٤	١١,٠٩٧	٩,٩٤٤	٩,٧٧٥	٨,٣٤٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)
٢,٨٣٩	٢,٧٣٤	٢,٦١٦	٢,٥١٠	٢,٣١٦	٢,٣٤٥	٢,٠٦١	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (دولارات أمريكية)
٢١	٢١	٢١	٢٢	٢٣	٢١	٢٤	معدل البطالة (المتوسط % من القوى العاملة)
...	٠,١	٢,٦-	٠,٧-	مؤشر "القدس" في بورصة فلسطين (التغير السنوي %)

المصادر: السلطات الفلسطينية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ على أساس الالتزام.

٢/ نهاية الفترة؛ بالدولار الأمريكي.

الجدول ٢ - الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة للحكومة المركزية، ٢٠١٠-٢٠١٦

توقعات				٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣ / ١				
(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)							
٢,٩٧١	٢,٧٤٧	٢,٥١٠	٢,٣٢٥	٢,٠٧٢	٢,٠٤٦	١,٨٨٣	مجموع الإيرادات الصافية
١,١٠٠	٩٩٢	٨٧٤	٨٠١	٧٢٨	٧٣٨	٧٠١	إجمالي الإيرادات المحلية
٦٥٠	٦١٢	٥٧٤	٥٣٠	٤٨٠	٤٨٣	٤٣١	الإيرادات الضريبية
٤٥٠	٣٨٠	٣٠٠	٢٧١	٢٤٨	٢٥٦	٢٧٠	الإيرادات غير الضريبية (المستحقة)
٤٥٠	٣٨٠	٣٠٠	٢٧١	٢٣٢	٢١٩	٢٧٠	الإيرادات غير الضريبية (على أساس نقدي)
٢,٠١٥	١,٨٩٣	١,٧٦٦	١,٦٤٥	١,٤٥٧	١,٤٢٤	١,٢٥٨	إيرادات المقاصة (المستحقة)
٢,٠١٥	١,٨٩٣	١,٧٦٦	١,٦٤٥	١,٥٨١	١,٤٩٠	١,٢٤١	إيرادات المقاصة (على أساس نقدي)
---	---	---	---	١٢٤-	٦٦-	١٦	إيرادات المقاصة (صافي المتأخرات)
١٤٥	١٣٨	١٣٠	١٢١	١١٣	١١٦	٧٦	مخصوصاً منها الرديبات الضريبية
مجموع النفقات الجارية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)							
٣,٩٨٤	٣,٨٣٢	٣,٦٩٢	٣,٦٣٦	٣,٥٢٥	٣,٣٢٥	٣,٠٧٣	نفقات الأجور (على أساس الالتزام)
٢,١٣١	٢,٠٢٥	١,٩٢١	١,٨٨٨	١,٧٦٧	١,٧٨٣	١,٦١٢	نفقات الأجور (على أساس نقدي)
٢,١٣١	٢,٠٢٥	١,٩٢١	١,٩٦٠	١,٥٥٥	١,٦٧٩	١,٥٦٢	نفقات الأجور (صافي المتأخرات)
---	---	---	٧٢-	٢١٢	١٠٥	٥٠	نفقات غير الأجور (على أساس الالتزام)
١,٧٤٦	١,٧٠٠	١,٦٥٢	١,٦١٥	١,٤٨١	١,٤٠٢	١,٢٢٦	نفقات غير الأجور (على أساس نقدي)
١,٨٤٦	١,٨٠٠	١,٨٣٢	١,٦١٥	١,٢٠٩	١,١٤٣	١,١٥٥	نفقات غير الأجور (صافي المتأخرات)
١٠٠-	١٠٠-	١٨٠-	---	٢٧١	٢٥٩	٧١	صافي الإقراض (على أساس الالتزام)
١٠٧	١٠٧	١٢٠	١٣٣	٢٧٨	١٤٠	٢٣٦	صافي الإقراض (على أساس نقدي)
١٠٧	١٠٧	١٢٠	١٣٣	٢٧٨	١٤٠	٢٦٣	صافي الإقراض (صافي المتأخرات)
---	---	---	---	---	---	٢٨-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام، قبل الدعم الخارجي)
١,٠١٣-	١,٠٨٥-	١,١٨٢-	١,٣١١-	١,٤٥٣-	١,٢٧٩-	١,١٩١-	يُطرح: متأخرات الإيرادات غير الضريبية
---	---	---	---	١٥	٣٦	---	يُضاف: متأخرات الإنفاق (صافي)
١٠٠-	١٠٠-	١٨٠-	٧٢-	٤٨٣	٣٦٣	٩٣	يُطرح: صافي مبالغ المقاصة المستحقة (+) أو المسددة
---	---	---	---	١٢٤-	٦٦-	١٦	يُضاف: متأخرات الرديبات الضريبية المستحقة (+) أو المسددة (-)
---	---	---	---	٦٢	١٠٣	٢-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي، قبل الدعم الخارجي)
١,١١٣-	١,١٨٥-	١,٣٦٢-	١,٣٨٣-	٧٩٩-	٧٨٣-	١,١١٧-	النفقات الإنمائية (على أساس الالتزام)
٤٢٥	٣٩٨	٣٧٠	٣٤٥	٢٤٣	٣٧٠	٢٩٨	النفقات الإنمائية (على أساس نقدي)
٤٢٥	٣٩٨	٣٧٠	٣٤٥	٢١١	٢٩٥	٢٧٥	النفقات الإنمائية (صافي المتأخرات)
---	---	---	---	٣٢	٧٦	٢٣	الرصيد الكلي (النقدي، متضمناً النفقات الإنمائية)
١,٥٣٨-	١,٥٨٣-	١,٧٣٢-	١,٧٢٨-	١,٠١٠-	١,٠٧٨-	١,٣٩٢-	مجموع التمويل
١,٥٣٨	١,٥٨٣	١,٧٣٢	١,٧٢٨	١,٠١٠	١,٠٧٨	١,٣٩٢	صافي التمويل المصرفي المحلي
---	---	---	---	١٢٧	٩٣	٩٧	تمويل محلي آخر
---	---	---	---	---	---	---	التمويل الخارجي للنفقات الجارية
١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٧٧٤	٨١٥	١,١٤٦	التمويل الخارجي للنفقات الإنمائية
٤٢٥	٣٩٨	٣٧٠	٣٠٠	١٥٦	١٦٩	١٢٩	صافي الدين الخارجي
---	---	---	---	---	---	---	المتبقي/ الفجوة التمويلية
١١٣	١٨٥	٣٦٢	٤٢٨	٤٧-	١	٢٠	بنود للنتيجة:
بنود للنتيجة (% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)							
٢١,٧	٢١,٥	٢١,١	٢١,٠	٢٠,٨	٢٠,٩	٢٢,٦	الإيرادات
٢٩,١	٢٩,٩	٣١,٠	٣٢,٨	٣٥,٥	٣٤,٠	٣٦,٨	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١٥,٦	١٥,٨	١٦,١	١٧,٠	١٧,٨	١٨,٢	١٩,٣	نفقات الأجور
١٢,٨	١٣,٣	١٣,٩	١٤,٦	١٤,٩	١٤,٣	١٤,٧	نفقات غير الأجور
٠,٨	٠,٨	١,٠	١,٢	٢,٨	١,٤	٢,٨	صافي الإقراض
٧,٤-	٨,٥-	٩,٩-	١١,٨-	١٤,٦-	١٣,١-	١٤,٣-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام) قبل الدعم الخارجي
٨,١-	٩,٣-	١١,٤-	١٢,٥-	٨,٠-	٨,٠-	١٣,٤-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي) قبل الدعم الخارجي
٧,٣	٧,٨	٨,٤	٩,٠	٧,٨	٨,٣	١٣,٧	الدعم الخارجي للنفقات الجارية
١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٧٧٤	٨١٥	١,١٤٦	بملايين الدولارات الأمريكية
٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٢,١	٣,٠	٣,٣	النفقات الإنمائية (على أساس نقدي)
١١,٢-	١٢,٤-	١٤,٦-	١٥,٦-	١٠,٢-	١١,٠-	١٦,٧-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي)
١,٤٢٥	١,٣٩٨	١,٣٧٠	١,٣٠٠	٩٣٠	٩٨٤	١,٢٧٥	مجموع الدعم الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)
...	٣,٩	٣,٦	٣,٧	سعر الصرف الاسمي (المتوسط؛ شيفل لكل دولار أمريكي)
١٣,٢٦٦	١٢,٨٠١	١١,٩٠٤	١١,٠٩٧	٩,٩٤٤	٩,٧٧٥	٨,٣٤٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصادر: وزارة المالية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ التوقعات مبنية على مشروع الموازنة الذي وضعته السلطات في نهاية فبراير/شباط.

الجدول ٣ - الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة في الحكومة المركزية، ٢٠١٠ - ٢٠١٦

توقعات				٢٠١١	٢٠١٠	
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣ / ١			
(بملايين الشقيقات، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
١١,١١٢	١٠,٢٩٧	٩,٤٤٧	٨,٧٣٣	٧,٣٢١	٧,٠٢٨	مجموع الإيرادات الصافية
٤,١١٦	٣,٧١٧	٣,٢٨٩	٣,٠١٠	٢,٦٤٢	٢,٦١٧	إجمالي الإيرادات المحلية
٢,٤٣٣	٢,٢٩٣	٢,١٦٠	١,٩٩٢	١,٧٢٧	١,٦٠٨	الإيرادات الضريبية
١,٦٨٣	١,٤٢٤	١,١٢٩	١,٠١٨	٩١٥	١,٠٠٩	الإيرادات غير الضريبية (المستحقة)
١,٦٨٣	١,٤٢٤	١,١٢٩	١,٠١٨	٧٨٥	١,٠٠٩	الإيرادات غير الضريبية (على أساس نقدي)
٧,٥٣٧	٧,٠٩٦	٦,٦٤٨	٦,١٧٩	٥,٠٩٥	٤,٦٩٥	إيرادات المقاصة (المستحقة)
٧,٥٣٧	٧,٠٩٦	٦,٦٤٨	٦,١٧٩	٥,٣٣٠	٤,٦٣٤	إيرادات المقاصة (على أساس نقدي)
---	---	---	---	٢٣٥-	٦١	إيرادات المقاصة (صافي المتأخرات)
٥٤١	٥١٦	٤٩٠	٤٥٦	٤١٦	٢٨٥	مخصوصاً منها الرديتات الضريبية
١٤,٩٠٣	١٤,٣٦٤	١٣,٨٩٧	١٣,٦٥٦	١١,٨٩٧	١١,٤٧٣	مجموع النفقات الجارية وصافي الإقراض (على أساس الالتزام)
٧,٩٧٠	٧,٥٩١	٧,٢٢٩	٧,٠٩٠	٦,٣٨١	٦,٠١٧	نفقات الأجور (على أساس الالتزام)
٧,٩٧٠	٧,٥٩١	٧,٢٢٩	٧,٣٦٢	٦,٠٠٧	٥,٨٣٢	نفقات الأجور (على أساس نقدي)
---	---	---	٢٧٢-	٣٧٤	١٨٥	نفقات الأجور (صافي المتأخرات)
٦,٥٣٢	٦,٣٧٣	٦,٢١٨	٦,٠٦٦	٥,٠١٥	٤,٥٧٥	نفقات غير الأجور (على أساس الالتزام)
٦,٩٠٦	٦,٧٤٨	٦,٨٩٥	٦,٠٦٦	٤,٠٨٩	٤,٣١٢	نفقات غير الأجور (على أساس نقدي)
٣٧٤-	٣٧٥-	٦٧٧-	---	٩٢٦	٢٦٣	نفقات غير الأجور (صافي المتأخرات)
٤٠٠	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٥٠١	٨٨٠	صافي الإقراض (على أساس الالتزام)
٤٠٠	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٥٠١	٩٨٣	صافي الإقراض (على أساس نقدي)
---	---	---	---	---	١٠٣-	صافي الإقراض (صافي المتأخرات)
٣,٧٩٠-	٤,٠٦٧-	٤,٤٥٠-	٤,٩٢٣-	٤,٥٧٦-	٤,٤٤٥-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام، قبل الدعم الخارجي)
---	---	---	---	١٣٠	٠	يُطرح: متأخرات الإيرادات غير الضريبية
٣٧٤-	٣٧٥-	٦٧٧-	٢٧٢-	١,٣٠٠	٣٤٥	يُضاف: متأخرات الإنفاق (صافي)
---	---	---	---	٢٣٥-	٦١	يُطرح: صافي مبالغ المقاصة المستحقة (+) أو المسددة (-)
---	---	---	---	٣٦٨	٩-	يُضاف: متأخرات الرديتات الضريبية المستحقة (+) أو المسددة (-)
٤,١٦٤-	٤,٤٤٢-	٥,١٢٨-	٥,١٩٥-	٢,٨٠٣-	٤,١٧٠-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي، قبل الدعم الخارجي)
١,٥٩٠	١,٤٩١	١,٣٩٢	١,٢٩٥	١,٣٢٥	١,١١٤	النفقات الإنمائية (على أساس الالتزام)
١,٥٩٠	١,٤٩١	١,٣٩٢	١,٢٩٥	١,٠٥٤	١,٠٢٦	النفقات الإنمائية (على أساس نقدي)
---	---	---	---	٢٧٠	٨٨	النفقات الإنمائية (المتأخرات)
٥,٧٥٤-	٥,٩٣٣-	٦,٥٢٠-	٦,٤٩٠-	٣,٨٥٨-	٥,١٩٦-	الرصيد الكلي (النقدي، متضمناً النفقات الإنمائية)
٥,٧٥٤	٥,٩٣٣	٦,٥٢٠	٦,٤٩٠	٣,٨٥٨	٥,١٩٦	مجموع التمويل
---	---	---	---	٣٣٤	٣٦٣	صافي التمويل المصرفي المحلي
---	---	---	---	---	---	تمويل محلي آخر
٣,٧٤١	٣,٧٤٨	٣,٧٦٤	٣,٧٥٦	٢,٩١٥	٤,٢٧٦	التمويل الخارجي للنفقات الجارية

١,٥٩٠	١,٤٩١	١,٣٩٢	١,١٢٧	٦٠٥	٤٨٢	التمويل الخارجي للنفقات الإنمائية
---	---	---	---	---	---	صافي الدين الخارجي
٤٢٤	٦٩٣	١,٣٦٤	١,٦٠٧	٤	٧٤	المتبقي/ الفجوة التمويلية

بنود للذكورة: (% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢١,٧	٢١,٥	٢١,١	٢١,٠	٢٠,٩	٢٢,٦	الإيرادات
٢٩,١	٢٩,٩	٣١,٠	٣٢,٨	٣٤,٠	٣٦,٨	النفقات الجارية وصافي الإقراض
١٥,٦	١٥,٨	١٦,١	١٧,٠	١٨,٢	١٩,٣	نفقات الأجور
١٢,٨	١٣,٣	١٣,٩	١٤,٦	١٤,٣	١٤,٧	نفقات غير الأجور
٠,٨	٠,٨	١,٠	١,٢	١,٤	٢,٨	صافي الإقراض
٧,٤-	٨,٥-	٩,٩-	١١,٨-	١٣,١-	١٤,٣-	الرصيد الجاري (على أساس الالتزام) قبل الدعم الخارجي
٨,١-	٩,٣-	١١,٤-	١٢,٥-	٨,٠-	١٣,٤-	الرصيد الجاري (على أساس نقدي) قبل الدعم الخارجي
٧,٣	٧,٨	٨,٤	٩,٠	٨,٣	١٣,٧	التمويل الخارجي للنفقات الجارية
١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٨١٥	١,١٤٦	بملايين الدولارات الأمريكية
٣,١	٣,١	٣,١	٣,١	٣,٠	٣,٣	النفقات الإنمائية (على أساس نقدي)
١١,٢-	١٢,٤-	١٤,٦-	١٥,٦-	١١,٠-	١٦,٧-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي)
٥,٣٣٠	٥,٢٣٩	٥,١٥٦	٤,٨٨٣	٣,٥٢٠	٤,٧٥٨	مجموع الدعم الخارجي (بملايين الشيفلات)
...	٣,٥٨	٣,٧٣	سعر الصرف الاسمي (شيفل لكل دولار أمريكي)
٥١,١٥٧	٤٧,٩٨٢	٤٤,٨٠٢	٤١,٦٧٧	٣٤,٩٧٧	٣١,١٤٨	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الشيفلات)

المصادر: وزارة المالية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ التوقعات مبنية على مشروع الموازنة الذي وضعت السلطات في نهاية فبراير/شباط.

الجدول ٤ - الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة في الحكومة المركزية ٢٠١٠ - ٢٠١٦

(لديليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١١؛ بملايين الدولارات الأمريكية)

توقعات				الجدول ٤ - الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة في الحكومة المركزية ٢٠١٠ - ٢٠١٦			
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣ / ٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٤,٣٩٦	٤,١٤٥	٣,٨٨٠	٣,٦٢٥	٣,٠٠٢	٣,٠٣٠	٣,١٥٧	الإيرادات
٢,٥٢١	٢,٣٦٧	٢,٢١٠	٢,٠٥٤	١,٨٢٤	١,٧٩٠	١,٦١٢	الضرائب
٦٥٠	٦١٢	٥٧٤	٥٣٠	٤٨٠	٤٨٣	٤٣١	الضرائب المحلية
٢,٠١٥	١,٨٩٣	١,٧٦٦	١,٦٤٥	١,٤٥٧	١,٤٢٤	١,٢٥٨	ضرائب المقاصة
١٤٥-	١٣٨-	١٣٠-	١٢١-	١١٣-	١١٦-	٧٦-	الردديات الضريبية
١,٤٢٥	١,٣٩٨	١,٣٧٠	١,٣٠٠	٩٣٠	٩٨٤	١,٢٧٥	المنح
١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٧٧٤	٨١٥	١,١٤٦	الدعم الخارجي للموازنة
٤٢٥	٣٩٨	٣٧٠	٣٠٠	١٥٦	١٦٩	١٢٩	الدعم الخارجي للتنمية
٤٥٠	٣٨٠	٣٠٠	٢٧١	٢٤٨	٢٥٦	٢٧٠	إيرادات أخرى
٥٧	٤٨	٣٨	٣٤	٣١	٤٥	٤٠	منها الأرباح الموزعة
٤,٤٠٩	٤,٢٣٠	٤,٠٦٢	٣,٩٨١	٣,٧٦٨	٣,٦٩٥	٣,٣٧٢	النفقات
٣,٩٨٤	٣,٨٣٢	٣,٦٩٢	٣,٦٣٦	٣,٥٢٥	٣,٣٢٥	٣,٠٧٣	المصروفات
٢,١٣١	٢,٠٢٥	١,٩٢١	١,٨٨٨	١,٧٦٧	١,٧٨٣	١,٦١٢	تعويضات العاملين /٢
٧٠٦	٦٧١	٦٣٧	٦٢٦	٥٨٥	٥٠١	٤٩٣	استخدام السلع والخدمات
١٠٧	١٠٧	١٢٠	١٣٣	٢٧٨	١٤٠	٢٣٦	المنح /٣
١,٠٤٠	١,٠٢٩	١,٠١٥	٩٩٠	٨٩٥	٩٠١	٧٣٣	مصروفات أخرى /٤
٤٢٥	٣٩٨	٣٧٠	٣٤٥	٢٤٣	٣٧٠	٢٩٨	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٤١٢	٣١٣	١٨٨	١١-	٥٢٣-	٢٩٥-	٨٤	إجمالي رصيد التشغيل
١٣-	٨٥-	١٨٢-	٣٥٦-	٧٦٦-	٦٦٥-	٢١٤-	صافي الإقراض/الاقتراض (الرصيد الكلي)
١٣-	٨٥-	١٨٢-	٣٥٦-	٧٦٦-	٦٦٥-	٢١٤-	صافي المعاملات المالية
---	---	---	---	---	---	---	صافي اقتناء الأصول المالية
---	---	---	---	---	---	---	المحلية
---	---	---	---	---	---	---	العملة والودائع
١٠٠-	١٠٠-	١٨٠-	٧٢-	٨١٣	٦٦٤	١٩٥	صافي تحمل الخصوم
١٠٠-	١٠٠-	١٨٠-	٧٢-	٨١٣	٦٦٤	١٩٥	المحلية
---	---	---	---	١٢٧	٩٣	٩٧	القروض
---	---	---	---	١٢٧	٩٣	٩٧	صافي تمويل البنوك المحلية
١٠٠-	١٠٠-	١٨٠-	٧٢-	٦٨٦	٥٧١	٩٧	حسابات أخرى مستحقة الدفع
١٠٠-	١٠٠-	١٨٠-	٧٢-	٥٣٠	٤٣٠	٩٠	المتأخرات (الجارية)
---	---	---	---	٣٢	٧٦	٢٣	المتأخرات (الرأسمالية)
---	---	---	---	١٢٤-	٦٦-	١٦	المتأخرات (المقاصة)
---	---	---	---	---	---	---	الأجنبية
---	---	---	---	---	---	---	القروض
---	---	---	---	٤٧-	١	٢٠	التفاوت الإحصائي

بنود للتذكرة:

١,٠١٣-	١,٠٨٥-	١,١٨٢-	١,٣١١-	١,٤٥٣-	١,٢٧٩-	١,١٩١-	إجمالي رصيد التشغيل مُستبعدا منه المنح (على أساس الالتزام)
١,١١٣-	١,١٨٥-	١,٣٦٢-	١,٣٨٣-	٧٩٩-	٧٨٣-	١,١١٧-	إجمالي رصيد التشغيل مُستبعدا منه المنح (على أساس نقدي)
١,٤٣٨-	١,٤٨٣-	١,٥٥٢-	١,٦٥٦-	١,٦٩٦-	١,٦٤٩-	١,٤٨٩-	الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض) ما عدا المنح (على أساس الالتزام)
١,٥٣٨-	١,٥٨٣-	١,٧٣٢-	١,٧٢٨-	١,٠١٠-	١,٠٧٨-	١,٣٩٢-	الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض) ما عدا المنح (على أساس نقدي)
٣٢,١	٣٢,٤	٣٢,٦	٣٢,٧	٣٠,٢	٣١,٠	٣٧,٨	الإيرادات (% من إجمالي الناتج المحلي)
٣٢,٢	٣٣,٠	٣٤,١	٣٥,٩	٣٧,٩	٣٧,٨	٤٠,٤	النفقات (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢٩,١	٢٩,٩	٣١,٠	٣٢,٨	٣٥,٥	٣٤,٠	٣٦,٨	المصروفات (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٥,٦	١٥,٨	١٦,١	١٧,٠	١٧,٨	١٨,٢	١٩,٣	نفقات الأجور (% من إجمالي الناتج المحلي)
٥,٢	٥,٢	٥,٣	٥,٦	٥,٩	٥,١	٥,٩	النفقات بخلاف الأجور (% من إجمالي الناتج المحلي)
٧,٤-	٨,٥-	٩,٩-	١١,٨-	١٤,٦-	١٣,١-	١٤,٣-	إجمالي رصيد التشغيل (على أساس الالتزام) ما عدا المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)
٨,١-	٩,٣-	١١,٤-	١٢,٥-	٨,٠-	٨,٠-	١٣,٤-	إجمالي رصيد التشغيل (على أساس نقدي ما عدا المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)
٧,٣	٧,٨	٨,٤	٩,٠	٧,٨	٨,٣	١٣,٧	الدعم الخارجي (للنفقات الجارية)
١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٧٧٤	٨١٥	١,١٤٦	بملايين الدولارات الأمريكية
١٠,٥-	١١,٦-	١٣,٠-	١٤,٩-	١٧,١-	١٦,٩-	١٧,٨-	صافي الإقراض/الاقتراض (على أساس الالتزام) ما عدا المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)
١١,٢-	١٢,٤-	١٤,٦-	١٥,٦-	١٠,٢-	١١,٠-	١٦,٧-	صافي الإقراض/الاقتراض (على أساس نقدي ما عدا المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)
١,٤٢٥	١,٣٩٨	١,٣٧٠	١,٣٠٠	٩٣٠	٩٨٤	١,٢٧٥	مجموع الدعم الخارجي (بملايين الدولارات)
١٣,٦٧٦	١٢,٨٠١	١١,٩٠٤	١١,٠٩٧	٩,٩٤٤	٩,٧٧٥	٨,٣٤٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات)
...	٣,٩	٣,٦	٣,٧	سعر الصرف

المصادر: وزارة المالية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ التوقعات مبنية على مشروع الموازنة الذي وضعته السلطات في نهاية فبراير/شباط.

٢/ نفقات الأجور.

٣/ المنح المقدمة للحكومة المحلية والمرتبطة بمشترىات المياه والكهرباء.

الجدول ٥ - الضفة الغربية وغزة: عمليات المالية العامة في الحكومة المركزية ٢٠١٠ - ٢٠١٦

(دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١١؛ بملايين الشقيقات)

توقعات				٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	/١ ٢٠١٣				
١٦,٤٤٣	١٥,٥٣٦	١٤,٦٠٣	١٣,٦١٦	١١,٥٧٦	١٠,٨٤١	١١,٧٨٦	الإيرادات
٩,٤٢٩	٨,٨٧٣	٨,٣١٨	٧,٧١٥	٧,٠٣٥	٦,٤٠٦	٦,٠١٩	الضرائب
٢,٤٣٣	٢,٢٩٣	٢,١٦٠	١,٩٩٢	١,٨٥٢	١,٧٢٧	١,٦٠٨	الضرائب المحلية
٧,٥٣٧	٧,٠٩٦	٦,٦٤٨	٦,١٧٩	٥,٦١٧	٥,٠٩٥	٤,٦٩٥	ضرائب المقاصة
٥٤١-	٥١٦-	٤٩٠-	٤٥٦-	٤٣٤-	٤١٦-	٢٨٥-	الريديات الضريبية
٥,٣٣٠	٥,٢٣٩	٥,١٥٦	٤,٨٨٣	٣,٥٨٧	٣,٥٢٠	٤,٧٥٨	المنح
٣,٧٤١	٣,٧٤٨	٣,٧٦٤	٣,٧٥٦	٢,٩٨٦	٢,٩١٥	٤,٢٧٦	الدعم الخارجي للموازنة
١,٥٩٠	١,٤٩١	١,٣٩٢	١,١٢٧	٦٠١	٦٠٥	٤٨٢	الدعم الخارجي للتنمية
١,٦٨٣	١,٤٢٤	١,١٢٩	١,٠١٨	٩٥٤	٩١٥	١,٠٠٩	إيرادات أخرى
٢١١	١٧٩	١٤٢	١٢٨	١٢٠	١٦٠	١٤٩	منها: الأرباح الموزعة
١٦,٤٩٢	١٥,٨٥٥	١٥,٢٨٩	١٤,٩٥١	١٤,٥٣٠	١٣,٢٢٢	١٢,٥٨٦	النفقات
١٤,٩٠٣	١٤,٣٦٤	١٣,٨٩٧	١٣,٦٥٦	١٣,٥٩٣	١١,٨٩٧	١١,٤٧٣	المصروفات
٧,٩٧٠	٧,٥٩١	٧,٢٢٩	٧,٠٩٠	٦,٨١٢	٦,٣٨١	٦,٠١٧	تعويضات العاملين /٢
٢,٦٤١	٢,٥١٥	٢,٣٩٦	٢,٣٥٠	٢,٢٥٧	١,٧٩٢	١,٨٤٠	استخدام السلع والخدمات
٤٠٠	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	١,٠٧٢	٥٠١	٨٨٠	المنح /٣
٣,٨٩١	٣,٨٥٨	٣,٨٢٢	٣,٧١٦	٣,٤٥٢	٣,٢٢٣	٢,٧٣٥	مصروفات أخرى /٤
١,٥٩٠	١,٤٩١	١,٣٩٢	١,٢٩٥	٩٣٧	١,٣٢٥	١,١١٤	صافي اقتناء الأصول غير المالية
١,٥٤٠	١,١٧٢	٧٠٦	٤٠-	٢,٠١٧-	١,٠٥٦-	٣١٣	إجمالي رصيد التشغيل
٥٠-	٣١٩-	٦٨٦-	١,٣٣٥-	٢,٩٥٤-	٢,٣٨١-	٨٠٠-	صافي الإقراض/الاقتراض (الرصيد الكلي)
٥٠-	٣١٩-	٦٨٦-	١,٣٣٥-	٢,٩٥٤-	٢,٣٨١-	٨٠٠-	صافي المعاملات المالية
---	---	---	---	---	---	---	صافي اقتناء الأصول المالية
---	---	---	---	---	---	---	محلية
---	---	---	---	---	---	---	العملة والودائع
٣٧٤-	٣٧٥-	٦٧٧-	٢٧٢-	٣,١٣٦	٢,٣٧٧	٧٢٦	صافي تحمل الخصوم
٣٧٤-	٣٧٥-	٦٧٧-	٢٧٢-	٣,١٣٦	٢,٣٧٧	٧٢٦	المحلية
---	---	---	---	٤٩٠	٣٣٤	٣٦٣	القروض
---	---	---	---	٤٩٠	٣٣٤	٣٦٣	صافي التمويل من البنوك المحلية
٣٧٤-	٣٧٥-	٦٧٧-	٢٧٢-	٢,٦٤٦	٢,٠٤٣	٣٦٣	حسابات أخرى مستحقة الدفع
٣٧٤-	٣٧٥-	٦٧٧-	٢٧٢-	٢,٠٤٣	١,٥٣٨	٣٣٦	المتأخرات (الجارية)
---	---	---	---	١٢٤	٢٧٠	٨٨	المتأخرات (الرأسمالية)
---	---	---	---	٤٧٩-	٢٣٥-	٦١	المتأخرات (المقاصة)
---	---	---	---	---	---	---	الأجنبية
---	---	---	---	---	---	---	القروض
---	---	---	---	١٨٢-	٤	٧٤	التفاوت الإحصائي

بنود للتذكرة:

٣,٧٩٠-	٤,٠٦٧-	٤,٤٥٠-	٤,٩٢٣-	٥,٦٠٤-	٤,٥٧٦-	٤,٤٤٥-	إجمالي رصيد التشغيل مُستبعدا منه المنح (على أساس الالتزام)
٤,١٦٤-	٤,٤٤٢-	٥,١٢٨-	٥,١٩٥-	٣,٠٨٢-	٢,٨٠٣-	٤,١٧٠-	إجمالي رصيد التشغيل مُستبعدا منه المنح (على أساس نقدي)
٥,٣٨٠-	٥,٥٥٨-	٥,٨٤٢-	٦,٢١٨-	٦,٥٤١-	٥,٩٠١-	٥,٥٥٩-	الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض) ما عدا المنح (على أساس الالتزام)
٥,٧٥٤-	٥,٩٣٣-	٦,٥٢٠-	٦,٤٩٠-	٣,٨٩٤-	٣,٨٥٨-	٥,١٩٦-	الرصيد الكلي (صافي الإقراض/الاقتراض) ما عدا المنح (على أساس نقدي)
٣٢,١	٣٢,٤	٣٢,٦	٣٢,٧	٣٠,٢	٣١,٠	٣٧,٨	الإيرادات (% من إجمالي الناتج المحلي)
٣٢,٢	٣٣,٠	٣٤,١	٣٥,٩	٣٧,٩	٣٧,٨	٤٠,٤	النفقات (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢٩,١	٢٩,٩	٣١,٠	٣٢,٨	٣٥,٥	٣٤,٠	٣٦,٨	المصرفات (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٥,٦	١٥,٨	١٦,١	١٧,٠	١٧,٨	١٨,٢	١٩,٣	نفقات الأجور (% من إجمالي الناتج المحلي)
٥,٢	٥,٢	٥,٣	٥,٦	٥,٩	٥,١	٥,٩	النفقات بخلاف الأجور (% من إجمالي الناتج المحلي)
٧,٤-	٨,٥-	٩,٩-	١١,٨-	١٤,٦-	١٣,١-	١٤,٣-	إجمالي رصيد التشغيل (على أساس الالتزام) ما عدا المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)
٨,١-	٩,٣-	١١,٤-	١٢,٥-	٨,٠-	٨,٠-	١٣,٤-	إجمالي رصيد التشغيل (على أساس نقدي) ما عدا المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)
٧,٣	٧,٨	٨,٤	٩,٠	٧,٨	٨,٣	١٣,٧	الدعم الخارجي (للتفقات الجارية)
٣,٧٤١	٣,٧٤٨	٣,٧٦٤	٣,٧٥٦	٢,٩٨٦	٢,٩١٥	٤,٢٧٦	بملايين الشيكات الإسرائيلية
١٠,٥-	١١,٦-	١٣,٠-	١٤,٩-	١٧,١-	١٦,٩-	١٧,٨-	صافي الإقراض/الاقتراض (على أساس الالتزام) ما عدا المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)
١١,٢-	١٢,٤-	١٤,٦-	١٥,٦-	١٠,٢-	١١,٠-	١٦,٧-	صافي الإقراض/الاقتراض (على أساس نقدي) ما عدا المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)
٥,٣٣٠	٥,٢٣٩	٥,١٥٦	٤,٨٨٣	٣,٥٨٧	٣,٥٢٠	٤,٧٥٨	مجموع الدعم الخارجي (بملايين الشيكات)
٥١,١٥٧	٤٧,٩٨٢	٤٤,٨٠٢	٤١,٦٧٧	٣٨,٣٤٣	٣٤,٩٧٧	٣١,١٤٨	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الشيكات)
...	٣,٩	٣,٦	٣,٧	سعر الصرف

المصادر: وزارة المالية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ التوقعات مبنية على مشروع الموازنة الذي وضعته السلطات في نهاية فبراير/شباط.

٢/ نفقات الأجور.

٣/ المنح المقدمة للحكومة المحلية والمرتبطة بمشتريات المياه والكهرباء.

الجدول ٦- الضفة الغربية وغزة: مؤشرات السلامة المالية. ٢٠١٠-٢٠١٢

(%)

ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١	ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠	
			كفاية رأس المال (في جميع البنوك)
٢٢,١	٢٢,٩	٢٣,٣	نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
٢٠,٤	٢١,١	٢١,٤	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
			كفاية رأس المال (في البنوك المحلية)
٢٢,٦	٢٤,٥	٢٦,٥	نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
١٨,٧	٢٠,٣	٢١,٦	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
			جودة الأصول ١/
٣,٣	٢,٧	٣,١	القروض المتعثرة (% من مجموع القروض)
٥,٧	٣,٨	٢,٩	القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات % من رأس المال
٥٦,٠	٦٠,٩	٧٠,٤	نسبة التغطية (المخصصات % من القروض المتعثرة)
			الإيرادات والربحية
١,٨	١,٩	٢,١	العائد على الأصول
١٦,٣	١٧,٠	٢١,١	العائد على حقوق الملكية
٧٢,٤	٧١,٧	٥٩,٤	نسبة دخل الفائدة إلى إجمالي الدخل
٥٥,٤	٥٧,٢	٥٥,٠	نسبة المصروفات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل
٢٩,٩	٣١,٧	٣٠,٤	نسبة التكلفة الشخصية إلى المصروفات بخلاف الفوائد
			السيولة
٣٨,٤	٣٦,٨	٤٠,٩	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
٧١,٧	٧٤,٤	٧٨,٤	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية
٤٥,٨	٤٦,٩	٤٩,١	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الودائع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

١/ القروض المتعثرة تشمل القروض متأخرة السداد لأكثر من ٩٠ يوماً.

٢/ العائد على حقوق الملكية: نسبة الدخل قبل البنود الاستثنائية والضرائب إلى متوسط رأس المال الأساسي.